خصخصة الجامعات السعودية
في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني

إعداد
د/ صالح بن جود الله بن عواض النفيعي

ملخص الدراسة:

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات.

منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها وأداتها والأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث بلغ مجتمع الدراسة (١٤٦٢) من القيادات الأكاديمية في (٥) جامعات هي (أم القرى، الملك سعود، الملك خالد، الإمام عبد الرحمن بن فيصل، تبوك) وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة (العينة العشوائية الطبقية) والتي بلغت (٣٠٤) من مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث (الاستبانة) كأداة لجمع بيانات الدراسة.

أهم النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي العام للدرجة الكلية للمحور الأول والمتعلق بمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية يساوي (٤,٣٧) أي بدرجة (عالية جداً).

كما أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي العام للدرجة الكلية للمحور الثاني والمتعلق بمعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية يساوي (٣,٩١) أي بدرجة (عاليةً).

وأشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات خصخصة الجامعات في مجالي (الابتكار، التعليم والتدريب) تبعاً لمتغير الجنس لصالح الذكور .

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات خصخصة الجامعات في المجالين الأول (الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي)، والثاني(تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) تبعاً لمتغير الجامعة لصالح جامعة أم القرى .

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني تبعاً للجنس في مجال (تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) لصالح الذكور .

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في المجال الأول (الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي) تبعاً للجامعة لصالح أم القرى، والملك خالد، وتبوك.

كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في المجال الثاني (الابتكار) تبعاً للجامعة لصالح الملك خالد، وتبوك.

وأظهرت نتائج الدراسة كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠،٠٥) حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في المجال الرابع (تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) تبعاً للجامعة لصالح أم القرى، والملك خالد، وتبوك.

Abstract

Title of Study: Privatization of Saudi Universities in the Light of Knowledge Economy and National Transformation Indicators

Researcher: Saleh Joodallah Awwad Al-Nofaie

Degree: Doctor of Philosophy

Objectives of the study:

The study aimed at exploring the requirements and obstacles to the privatization of Saudi universities in the light of knowledge economy and the national transformation indicators.

Methodology, population, sample, tools and statistical methods used:

The descriptive survey approach was employed. The study population was (1462) academic leaders in (5) universities (Umm Al Qura, King Saud, King Khaled, Imam Abdul-Rahman Bin Faisal, Tabuk). The sample of the study was chosen using random stratified sampling and comprised 304 of the study population. The questionnaire was used to collect the study data.

Main results:

- **The grand arithmetic mean of the requirements of privatization of Saudi universities in the light of knowledge economy and national transformation indicators from the point of view of the academic leaders was (4.37) i.e. (very high).**
- **The grand arithmetic mean of the obstacles to privatization of Saudi universities in the light of knowledge economy and national transformation indicators from the point of view of the academic leaders was (3.91), i.e. (high).**
- **There were statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) between the responses of the study sample which related to the requirements of privatization of universities in two fields (innovation, education and training) according to gender in favor of males.**
- **There were statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) between the responses of the study sample on the requirements of privatization universities in the first domain (economic incentives and institutional construction) and the second domain (ICT) depending on the university variable in favor of Umm Al-Qura University.**
- **There were statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) between the responses of the study sample on the obstacles to privatization of Saudi universities in the light of knowledge economy and national transformation indicators according to gender in the field of (ICT)in favor of males.**
- **There were statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) on the obstacles to privatization of Saudi universities in the first field (economic incentives and institutional construction) according to the University in favor of Umm Al-Qura, King Khalid and Tabuk.**
- **There were statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) on the obstacles to privatization of Saudi universities in the second field (innovation) according to the university in favor of King Khalid and Tabuk.**
- **There were statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) on the obstacles to privatization of Saudi universities in the fourth field (ICT) according to the University in favor of Umm Al-Qura, King Khalid and Tabuk.**

مقدمة :

يحظى التعليم العالي والتعليم العام في المملكة العربية السعودية بعناية خاصة، وليس أدل على هذه العناية من القرار الأخير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – وفقه الله – من دمج وزارتي التربية والتعليم، والتعليم العالي، في وزارة واحدة تحت مسمى وزارة التعليم.

ولا شك أن هذا القرار يتطلب آليات عمل جديدة، وهيكلة حديثة لكلا الوزارتين السابقتين، ومؤسساتهما التي تستقي تنظيماتها، وأنظمتها من تلك الوزارتين.

وقد أضحى التعليم العالي في معظم– إن لم يكن كل - الدول العربية يعاني في العقدين الأخيرين كثرة الإقبال وزيادة التكاليف من عام لآخر، في الوقت الذي أخذ الإنفاق الحكومي على مؤسساته بالانخفاض، وانعكس هذا القصور على العجز عن توفير مستلزمات التوسع والنهوض بنوعيته (غبان، ٢٠٠٢، ص١)

وتعد خصخصة التعليم أحد أهم التوجهات والخيارات الاستراتيجية التي تنتهجها الدول لتخفيف العبء الاقتصادي عن الميزانية العامة، وتوفير مصادر تمويل أخرى غير حكومية تساهم في ديمومة التعليم وتطويره ورقيه.(عبدالله، ٢٠٠٥، ص١٣١)، ناهيك عن كون خصخصة التعليم وكما أشارت عبد المنعم (د.ت) واحدةً من أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي التي يقترحها البنك الدولي، ومن الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول لتحقيق الريادة والتنافسية وصولاً إلى تحقيق الاقتصاد المعرفي .

وإثر ذلك شهدت عملية خصخصة التعليم العالي نمواً ملحوظاً في العديد من بلدان العالم، حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي الخاص تحتل نسبة لا تقل عن ٥٠% من مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول ككوريا الجنوبية والفلبين واليابان (البرقاوي، ٢٠٠٦، ص١٤).

وفي المملكة العربية السعودية أوصى مشروع آفاق الذي أطلقته وزارة التعليم العالي السعودي بضرورة تعزيز ودعم التعليم العالي الأهلي والاستفادة من الممارسات المثلى المستنبطة من التجارب والخبرات والمقارنات الدولية في استحداث جامعات تطبيقية وبحثية متخصصة في عدد من المناطق حيث يراعي فيها التوازن بين المفاهيم النظرية والتطبيقية، من أجل الارتقاء بالتعليم العالي بالمملكة إلى آفاق جديدة وجعله قادرا على المنافسة والريادة العالمية (الحربي، والزهراني، ٢٠١٦، ص ٢٠٨).

وجدير بالذكر أن تخصيص بعض الخدمات والأصول الحكومية، والتوسع في خصخصة الخدمات الحكومية، هو الهدف الاستراتيجي الأول في وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي أعلن عنها في ٢٥ إبريل من عام ٢٠١٦، والتي يشرف عليها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز. (وثيقة رؤية المملكة٢٠٣٠، ص٤) .

وانطلاقاً من ذلك يرى الباحث ضرورة أن تسعى الجامعات في المملكة العربية السعودية إلى تبنى مفهوم الخصخصة حتى تستطيع الوفاء بأدوارها الأكاديمية في مجال التدريس، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي الذي يؤهل الجامعات لمزيد من التنافسية، والإبداع والريادة، وصولاً إلى تحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات الاقتصاد المعرفي، بما يساهم بشكل فاعل في تحقيق الرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة:

تُعد مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة من المؤسسات التي تعول عليها الدول في خططها التنموية، من خلال الأدوار التي تقوم به تلك المؤسسات والمتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وتأهيل الكوادر الوطنية في الجانب الأكاديمي والتعليمي في التخصصات المختلفة.

ولايتوقف دور مؤسسات التعليم العالي عند هذا الحد، بل إنها تقوم بدور بارز في تحقيق التفاعل بينها وبين المجتمع المحيط بها، عن طريق ما يعرف بخدمة المجتمع بما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من برامج إضافية أخرى تسعى إلى الرفع من المستوى الثقافي والمعرفي العام للمجتمع من خلال الدورات والبرامج التعليمية القصيرة، فهي بذلك تقوم بربط المجتمع بكافة أفراده ومؤسساته مع كل ما هو جديد في مختلف العلوم والفنون. (السلطان، ١٤٢٢، ص٣).

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به الجامعات إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشكلات التي تؤثر بدورها على فعالية التعليم العالي، وتحد من قدرة الجامعات على الوفاء بمتطلباتها، والقيام بوظائفها على الوجه المطلوب. (الخطيب، ٢٠٠٤، ص٣٦) .

هذه المشكلات سيكون لها تأثيرها السلبي على قيام الجامعات بأدوارها الحقيقية التي تتحقق بها التنمية المجتمعية، وستؤثر تأثيراً مباشراً، وغير مباشر على الرسالة السامية التي أنشئت من أجلها تلك الجامعات.

ولقد برزت الخصخصة كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء. ولم يكن التعليم العالي بمنأى عن هذه التوجهات حيث تعالت بعض أصوات الساسة والمثقفين تنادي بضرورة تخلي الدولة عن بعض مسؤولياتها السابقة نظراً لمحدودية مواردها مع تزايد أعبائها، وتدعو رجال الأعمال والقطاع الخاص والمواطنين للمساهمة في تحمل تلك الأعباء.(البرقاوي، ٢٠٠٦، ص٣).

ويعتقد الباحث أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ مهدت الطريق أمام مؤسسات الدولة عموماً – ومؤسسات التعليم العالي خصوصاً – لتبني مداخل حديثة، وآليات عمل جديدة تواكب تطلعات الرؤية وتشارك بفاعلية في تحقيقها من خلال تبني مفهوم الخصخصة والذي سيخفف بعضاً من الأعباء الإدارية والمالية التي تقوم بها الدولة تجاه هذه الجامعات.

وتخفيف تلك الأعباء ليس هدفاً في حد ذاته لبرامج الخصخصة، إن لم تساهم تلك البرامج في نقلاتٍ نوعية للتعليم في المملكة، والتي تشهد حالياً حراكاً مجتمعياً وتعليمياً شاملاً وواسعاً في المضي بخطىً واثقة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، بعيداً عن الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية. (وزارة الاقتصاد التخطيط، ١٤٣٥).

ومن هذا المنطلق ستعمل هذه الدراسة على بناء تصور مقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي، والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية ؟
٢- ما معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي، والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية ؟
٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة حول متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني عند مستوى الدلالة (٠,٠٥: α) تُعزى إلى متغيرات الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس، مسمى الوظيفة الحالية، سنوات الخبرة ؟
٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني عند مستوى الدلالة (٠,٠٥: α) تُعزى إلى متغيرات الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس، مسمى الوظيفة، سنوات الخبرة ؟

٥- ما التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني ؟

أهداف الدراسة :

١- التعرف على متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية، والمتمثل في المجالات التالية: (الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، الابتكار، التعليم والتدريب، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠) .

٢- التعرف على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية، والمتمثل في المجالات التالية : (الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، الابتكار، التعليم والتدريب، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠).

٣- التعرف على الفروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني عند مستوى الدلالة (٠,٠٥: α) تُعزى إلى متغيرات الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس، مسمى الوظيفة، سنوات الخبرة .

٤- التعرف على الفروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني عند مستوى الدلالة (٠,٠٥: α) تُعزى إلى متغيرات الجامعة، الرتبة العلمية، الجنس، مسمى الوظيفة، سنوات الخبرة .

٥- بناء تصور لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال :

- تعد هذه الدراسة – بحسب علم الباحث - من أوائل الدراسات في موضوع خصخصة الجامعات السعودية.
- أهمية موضوع خصخصة التعليم العالي، وندرة ما كتب عنه في المملكة العربية السعودية_ على حد علم الباحث - حيث تعمل هذه الدراسة على التعرف على متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي، والتحول الوطني، وبناء تصور مقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.
- يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية لحقل المعرفة وأن تفتح أفاقاً جديدة للباحثين في مجال خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وأن تسهم في إثراء المكتبة العربية والمحلية بهذا النوع من الدراسات الهامة .
- نظراً لقلة الدراسات المحلية التي تناولت تطبيق الخصخصة في الجامعات السعودية – على حد علم الباحث – فإن نتائج هذه الدراسة ستسهم ومن خلال التصور المقترح، في توجيه الاهتمام نحو تطبيقات الخصخصة في تلك الجامعات.
- أهمية رؤية المملكة ٢٠٣٠ وما تتضمنه من أهداف ورؤى للتحول الوطني لمملكة ما بعد النفط، والتي تسعى لتبني اقتصاد المعرفة، وهذا لا يتأتى إلا من مؤسسات التعليم العالي

والمراكز البحثية الفاعلة التي تبني توجهاتها في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وهذه الدراسة ستسهم – بإذن الله - في المساعدة على التطبيق العملي لتلك التوجهات.

- يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في حل بعض المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي، والتي قد يكون من مسبباتها انخفاض الدعم الحكومي.
- تقدم هذه الدراسة أساساً علمياً من خلال بناء التصور المقترح الذي يساعد القيادات في الجامعات السعودية على تبني مفهوم الخصخصة في ضوء مؤشرات الاقتصاد الوطني، بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

حدود الدراسة:

أ. الحد الموضوعي: اقتصرت هذه الدراسة على موضوع "خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني .

ب. الحد المكاني: طبقت هذه الدراسة على عينة ممثلة من القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية، وتضمنت العينة القيادات الأكاديمية في كل من (جامعة أم القرى – جامعة الملك سعود – جامعة الملك خالد – جامة الإمام عبدالرحمن بن فيصل – جامعة تبوك).

ج. الحد الزماني: طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ١٤٣٨/ ١٤٣٩هـ .

د. الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على القيادات الأكاديمية (ذكور، وإناث) في الجامعات السعودية في المملكة العربية السعودية (عمداء الكليات، وكلاء الكليات، عمداء العمادات المساندة، وكلاء العمادات المساندة، رؤساء الأقسام).

مصطلحات الدراسة:

الخصخصة:

يعرف البنك الدولي الخصخصة بأنها: زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها . (١٩٩٧، ص٧١).

ويرى البعض أن الخصخصة هي طريقة تفكير برجماتية تقوم على تصور نظام جديد لتقسيم العمل والمهام داخل الاقتصاد القومي بين الحكومات والقطاع الخاص، يتم من خلاله تخلي الحكومة عن بعض المهام والأنشطة للقطاع الخاص وليس العكس. (Kikeri & all, 1992 : p24).

ويعرفها مراد (١٤٣٤) بأنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات استراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

خصخصة التعليم:

يعرفها محمد وتهامي(٢٠١٠) بأنها: إسناد الحكومة بناء أو إدارة أو تمويل بعض المؤسسات التعليمية أو إسناد المهام الأخرى في التعليم للقطاع الخاص، ليقوم بتلك المهام بالاشتراك مع الحكومة، أو بدون الاشتراك معها بهدف توفير مزيد من الفرص التعليمية وتحسينها وتحقيق التنافس.

خصخصة الجامعات:

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها: إشراك القطاع الخاص أو تفويضه في إنشاء أو تشغيل أو إدارة وتمويل الجامعات السعودية الحكومية بجميع أنشطتها لتقوم بوظائفها الثلاث (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وبما يتوافق مع سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

الاقتصاد المعرفي:

هو الاقتصاد الذي يُنشئ الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها، في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللا ملموسة وفق خصائص وقواعد جيدة.(نجم، ٢٠٠٨، ص٢٥).

ويعرفه خضري(٢٠٠٤، ص١٥) بأنه فرع من العلوم الأساسية يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، والمنظمات، والمجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة ثم إجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم .

أما Houghton and Sheehen (2010: p. 2) فيعرفانه بأنه " الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجامًا مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة".

مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

يعرفها الباحث إجرائياً بأنها: " المعايير الأربعة (الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، الابتكار، التعليم والتدريب، الاتصال وتكنولوجيا المعلومات) التي اعتمدها البنك الدولي للاقتصاد المعرفي في قياس مستوى مجموعة من الدول في انتاج وتسويق المعرفة، بناء على البيانات والمعلومات المتوافرة عن تلك الدول.

التحول الوطني:

هو برنامج يهدف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها. (وثيقة برنامج التحول الوطني٢٠٢٠، ص٦).

الإطار النظري:

المبحث الأول: الخصخصة في التعليم

أولًا: مفهوم الخصخصة:

من أبرز المفاهيم والتعريفات للخصخصة التعريفات التالية:

يرى بن أوانج (١٤٢٠، ص٢٤) أن الخصخصة تعني: " نقل ملكية أو إدارة المؤسسة العامة إلى القطاع الخاص، سواء اتخذ ذلك شكل البيع المباشر أو المبادلة بالديون، أو من خلال عقود الإدارة أو التأجير ".

بينما يرى عوض (٢٠٠٠، ص ٣) أن الخصخصة تعد "من أعمال السيادة الاقتصادية وصورة من صورها، تختص بإجراءاته السلطة التشريعية أو التنظيمية، وهي عملية يراد منها نقل ملكية المشروعات العامة المملوكة للدولة بكاملها أو جزء منها إلى الملكية الخاصة المتمثلة في القطاع الخاص مؤسسات أو أفراد؛ وذلك لتحقيق ضرورات (اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية...الخ)".

ثانيًا: نشأة الخصخصة، ومبرراتها وأهدافها:

- نشأة الخصخصة:

ترجع فكرة تطبيق الخصخصة، والتي تهدف إلى نمط الإنتاج الخاص إلى العالم "ابن خلدون"، عندما تحدث في مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص بالإنتاج، وذلك منذ أكثر من ستمائة عام في ١٣٧٧م.(عبوي، ٢٠٠٧، ص١٢).

فقد تحدث ابن خلدون عن أهمية اضطلاع القطاع الخاص بالإنتاجية، وهي فكرة تدل على فهم ابن خلدون وإدراكه في وقت مبكر لأهمية القطاع الخاص، وسلامة أدائه وكفاءة أساليبه بالإضافة إلى تدخل القطاع الخاص في تنفيذ بعض المشاريع العامة بدلاً من الحكومة المركزية، نظرًا لارتفاع تكلفة قيام الحكومة بالتنفيذ، أو لافتقار الحكومة إلى الخبرة الإدارية. (منصور،١٩٩١، ص١١).

و يمتد تاريخ الخصخصة في النظام الاقتصادي إلى البدايات الأولى للنشاط الاقتصادي حيث كانت اقتصاديات الدول بدأت منذ فجر تاريخها بالخصخصة، وكأن الأفراد يملكون مقدرات عيشهم ومعاشهم وأمنهم وسلامتهم، ثم قامت الحكومات بالقيام بالعديد من الاختصاصات بدلًا من الأفراد من أمن ودفاع وإسكان وصحة وتعليم واتصالات ومواصلات...الخ، ولكن حينما بلغ العالم القرن الثامن عشر قام المفكرون الاقتصاديون وفي مقدمتهم آدم سميث يطالبون الحكومة بأن تترك للقطاع الخاص مسؤولية الخدمات العامة. (ساعاتي، ١٤٢١، ص١٥).

وقد وجدت أول عملية لتطبيق الخصخصة في الواقع العملي منذ أواخر القرن السادس عشر أثناء تطور الصراع بين المملكة المتحدة وأسبانيا، وأما ثاني عملية للخصخصة في العالم، فيرجع إلى سماح بلدية نيويورك لشركة خاصة بأن تقوم بأعمال نظافة شوارع المدينة عام ١٦٧٦. (عبوي، ٢٠٠٧، ص١١).

وفي كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي نشره عام ١٧٧٦م نادى بالخصخصة العالم آدم سميث (Adam Smith) أبو الاقتصاد، وذلك بالاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية من أجل التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وهي أفكار تشكل جوانب هامة ترتبط بصورة مباشرة بسياسة الخصخصة. (الربيعي ٢٠٠٤، ص ١٢٥)

أما استخدام الخصخصة كسياسة اقتصادية فقد بدأ في السبعينيات من القرن العشرين، سبقها تجربة رائدة ناجحة للحكومة اليابانية، عندما بدأت في أواخر القرن التاسع عشر بإقامة مصانع وصناعات معينة تم بيعها إلى الشركات والأفراد، وهذه التجارب تكاد تكون الأولى من نوعها في وضع أسس لمفهوم الخصخصة في العالم، وقد لعبت دورًا مهمًا في اليابان من خلال تشجيعها للصناعات الوطنية، وانتشارها في القطاع الخاص.(عويضة ، ٢٠٠٣، ص٩) (عبوي، ٢٠٠٧، ص١١).

وقد ظهرت فكرة الخصخصة في القرن العشرين أيضًا في كتاب عالم الإدارة (بيتردركر) عام ١٩٦٨، حيث كانت البداية الحقيقية للبدء في تطبيق أول عملية نقل للملكية العامة إلى القطاع الخاص عام ١٩٦٩م، وكان ذلك في الولايات المتحدة عندما اتجهت إلى بيع المؤسسات العامة، مبتدئة بصناعة النقل والطاقة والاتصالات والفولاذ وبناء السفن، وتم تطبيقها في نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في جمهورية تشيلي عام ١٩٧٣م.(عويضة، ٢٠٠٣، ص٩).

وكانت المرحلة التالية من الخصخصة عندما قام حزب المحافظين البريطاني بخصخصة معظم المشروعات الصناعية والخدمية التي قام بتأميمها حزب العمال البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، ثم بعد ذلك بدأت الموجة الأولى للخصخصة حيث بدأت في عهد مارجريت تاتشر

في بريطانيا بالفترة ما بين (١٩٧٩و١٩٨٢م) بحجمها الكبير، والزخم الإعلامي حولها، والصراع المرير، والمؤثر مع طبقة العمال فيها، وبالرغم من المعارضة العمالية لتاتشر إلا أنها وبإرادة حديدية استطاعت أن تمضي في تطبيق سياستها الاقتصادية، وكانت الخصخصة إحدى الأدوات الهامة التي اتخذتها، وذلك بأنها تمت بإطار توجه فكري فلسفي يتبنى أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين لاقتصاد السوق، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالدور السياسي في الإنتاج، والازدهار الاقتصادي، وبذلك سعت الحكومة (تاتشر) بإحداث انكماش بدور الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية.(عبوي، ٢٠٠٧، ص١١)

وفي العقد الأخير من القرن العشرين تناول المفكر الأمريكي ديفيد أوزبورن في كتابه الشهير (إعادة اختراع الحكومة) مفهوم التخصيص على مستوى المشروعات الحكومية مشيرًا إلى أنه على الحكومة أن تتحول إلى المشرف، وليس المنفذ للمشاريع، وتترك للقطاع الخاص مسؤولية تنفيذ البرامج والمشروعات، أو يكون دور الحكومة الإشراف على المشاريع والقطاع الخاص يتولى إدارة وتنفيذ تلك المشاريع.(ساعاتي، ١٤٢٠، ص ٢٢)

وبعد انهيار الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي، وتحرر معظم دول أوربا الشرقية من الهيمنة السوفيتية، وما تبع ذلك من محاولات للتحلل من قيود ومبادئ الاشتراكية كان لذلك كله دور في تعزيز الخصخصة، خاصة بعد أن تبين أن الاتحاد السوفيتي في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي بعد فترة زمنية طويلة هو عبارة عن دول كبيرة من العالم الثالث، فالتنمية فيه كانت مترديه في كل القطاعات، حيث كان الاهتمام بالقطاع العسكري، وهذه الأحداث عززت الرغبة لدى معظم شعوب وحكومات أوروبا الشرقية للتوجه نحو الاقتصاديات الرأسمالية، الأمر الذي شجع وخلق البيئة الملائمة لظهور الخصخصة. (عبوي، ٢٠٠٧، ص١٢)

كما أن هناك مبادرات قام بها البنك الدولي لتشجيع الدول النامية على الإسراع بتبني فكرة الخصخصة كوسيلة ملائمة للتخلص من العجز والفقر، وبذلك أصبحت الخصخصة أحد العناصر الأساسية في العصر الحديث التي يجب توفيرها في البلدان النامية لتسهيل تعامل هذه الدول مع الدول الكبرى والمتقدمة إضافة إلى ضرورة تعاملها مع المنظمات الدولية. (عبوي ٢٠٠٧، ص١١).

ومن العرض السابق لنشأة الخصخصة يتضح أن معظم الأنشطة الاقتصادية في بدايتها بدأت في القطاع الخاص، كما أن بداية ظهور مفهوم الخصخصة في العصر الحديث بدأ مع مطلع السبعينيات في القرن الميلادي الماضي، ولكن فكرة الخصخصة سبقت تداول مفهومها بقرون.

– مبررات الخصخصة:

يوجد العديد من الأمور المساعدة التي تدفع الحكومات إلى ضرورة قبول مفهوم الخصخصة في قطاعاتها الإنتاجية، وهي متغيرة من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن القول: إنه توجد قواسم مشتركة عامة يمكن منها أن نقسم المبررات والدوافع العملية إلى ما يلي:

مبررات اقتصادية: من أبرز المبررات الاقتصادية للأخذ بالخصخصة:

- ما يتمتع به القطاع الخاص من مرونة وقدرات ومهارات بشكل يساعد أكثر على تشجيع الاستثمار، وزيادة رأس المال وتحسين فرص العمل، وتخفيف البطالة. (عبوي، ٢٠٠٧، ص١٣).
- تعد الخصخصة أداة مثلى لخلق المناخ الملائم للاستثمار، وبث الثقة في القطاع الخاص للإقدام على الاستثمار طويل الأجل في القطاعات الإنتاجية المختلفة كما تلعب الخصخصة دورًا خلاقًا في تطوير سوق رأس المال؛ لأنها تجذب المؤسسات المالية والمستثمرين المتخصصين. (موسى، ٢٠٠٧، ص١٨).

مبررات ودوافع ماليــة: العجز المتواصل والمستمر في الموازنة العامة خاصة في دول العالم النامية من الأمور التي شجعت خصخصة بعض القطاعات، حيث دفع هذا العبء الكبير على الحكومات تبني الخصخصة للتخفيف من هذه الأعباء.(عبوي، ٢٠٠٧، ص١٣)

- تعمل الخصخصة على تخفيف أعباء تقديم الخدمات، وأعباء دعم بعض هذه الخدمات، بل قد يزيد الأمر إلى اعتبار الخصخصة مصدر لتمويل خزانة الدولة من خلال بيع الشركات التي تؤول إلى الدولة. (ماهر، ٢٠٠٣، ص٢٨).
- تؤدي الخصخصة إلى توليد إيرادات كبيرة تستخدم في قضاء الديون العامة مما يساعد في تخفيف أعباء الدول، وفي حالة استغلال هذه الإيرادات في البنية التحتية، فإن ذلك سيعمل على تقليل الضغط على المالية العامة. (عماري، ١٩٩٧، ص٧).

مبررات اجتماعية: الخصخصة (التحول إلى الملكية الخاصة)، ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وعدم الالتزام بالقواعد، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل، كما أنها تؤدي إلى القضاء على بعض المشكلات الاجتماعية، فالقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل الذي يهمل أو يقصر في عمله (ماهر، ٢٠٠٣، ص٣٠).

مبررات إدارية: تركز الخصخصة على رفع المنافسة الحرة، وهذا يعني ضرورة البحث عن موارد بشرية متميزة وماهرة خاصة في مجال سياسات التعيين، وأمور التوظيف والحوافز، والعمل على تنمية مهارات وقدرات هؤلاء الأفراد إضافة إلى التركيز على ضرورة توافر أبنية تنظيمية متطورة من حيث الهياكل وطرق وأساليب العمل والإجراءات.(عبوي،٢٠٠٧، ص١٤).

- ظهرت الدعوة إلى الخصخصة كمخرج لما يواجهه القطاع العام من مأزق ومشكلات إدارية أدت إلى تدني مستوى الخدمات التي يقدمها للمواطنين، مثل: التدخلات في الإدارة، وتعدد جهات الإشراف والمتابعة والرقابة، وذلك يؤدي إلى إصابة القرار الإداري بالعقم، ويدفن المبادرات الفردية ويكسبها البطء والتعقيد، ويفقدها الإحساس بعنصر الزمن واحترام الوقت (عبد الخالق، ١٩٩٣، ص٦٠).
- مركزية القرارات التي من شأنها أن تؤثر على سرعة اتخاذ القرار، تفتح الباب أمام ممارسة ضغوط سياسية على متخذ القرار تستهدف تحقيق مصالح فئة أو فئات معينة، مما يترتب عليه سوء تخصيص الموارد، وتأجيل قرارات استثمارية ملحة. (هندي، ٢٠١٢، ص٣).

وفي كل الأحوال فإن مجموعة كبيرة من الباحثين (العشماوي، ٢٠٠٧، ص٨٦)،(ماهر، ٢٠٠٣، ص٢٩) يتفقون على أن تبني استراتيجيات الخصخصة يترتب عليه بعد المنظمة عن البيروقراطية، وأن الهدف الرئيس منها هو توفير الحوافز الفردية، أو المؤسسية بين المنظمات، وهذا الأمر يقود إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى جودة الأداء، وبالتالي القدرة على البقاء والنمو والاستمرار.

ثالثاً: متطلبات ومقومات الخصخصة:

تتنوع متطلبات الخصخصة تبعاً لنشاط المنظمات المراد خصخصتها، وكذلك تبعاً لأسلوب الخصخصة المراد تطبيقه، من حيث بقاء المنظمة تحت ملكية الدولة من عدمها، ولكن في الإجمال هناك متطلبات مشتركة يمكن الأخذ بها عند النية في تطبيق برامج الخصخصة ومنها:

- تهيئة البية العامة، ويُقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات، وإعادة هيكلة السياسة العامة، بشكل يحدد بوضوع الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

- تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التنظيمية والإدارية والقانونية، وأن يأخذ برنامج الخصخصة مداه الزمني على مراحل دون عجلة، وعلى أساس من التعلم من التجاربو المراجعة والتصحيح.
- التوعية بفكرة الخصخصة وأهدافها ومتطلباتها وفوائدها للاقتصاد الوطني.
- استحداث سياسات جديدة، لضمان استمرار الخدمات دون الإضرار بالمستفيد.
- إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح عند تطبيق برامج الخصخصة .
- تهيئة المناخ التنافسي، وإعادة تنظيم وحدات القطاع العام، من خلال إيجاد حزمة من القوانين المكتملة، إضافة إلى مراجعة القوانين الموجودة حتى لا تتعارض مع توجهات الخصخصة. (حسن، ٢٠١٢)

وإلى جانب ما سبق يتطلب تطبيق الخصخصة ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة التنظيمية، والإدارية والتشريعية، ذلك أن برنامج الخصخصة يحتاج ليأخذ مداه الزمني؛ أن يتم على مراحل، وعلى أساس التعلم من التجارب، والمراجعة والتصحيح، كما يجب أن تؤخذ الظروف والمتغيرات البيئية بعين الاعتبار عند رسم استراتيجية الخصخصة، وإعداد برنامجها التنفيذي. (حسن ،٢٠١٢: ص٩).

رابعا: إيجابيات الخصخصة، وسلبياتها:

- **إيجابيات الخصخصة :**

تُنعت الخصخصة بأنها وسيلة للإصلاح الاقتصادي، حيث أدت كما يرى عدد من الباحثين إلى زيادة في الإنتاج، ومستوى جودة أعلى في المؤسسات التي تبنت هذا التوجه، وهناك العديد من الإيجابيات التي حققتها الخصخصة منها:

- أن الخصخصة تقوم بإجراء عملية إصلاح تنظيمي يغطي كلا من الهياكل التنظيمية واللوائح المختلفة الخاصة بنشاط المؤسسات الإنتاجية العمومية، والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن سياسات الاستثمار، ثم السياسات المالية والنقدية.
- تؤدي الخصخصة إلى رفع كفاءة المؤسسات الخاصة من خلال تحقيق الحجم الأمثل للإنتاج الذي يؤمن للمنتجين أقصى ربح ممكن.
- تساعد الخصخصة على تركيز الضوء على نمو القطاع الخاص ودعم مؤسساته الإنتاجية باعتبار أن هذا القطاع تتوفر فيه عناصر الكفاءة الاقتصادية ومقوماتها.
- تؤدي الخصخصة إلى استحداث وظائف ومجالات عمل جديدة، حيث إن أحد الأهداف الرئيسة لبرامج الخصخصة الوطنية وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة هو إضافة فرص عمل جديدة والتخفيف قدر الإمكان من نسبة البطالة المنتشرة في فئات المجتمع بتخصصاتهم وخبراتهم في مختلف المجالات. (قنوع، ٢٠٠٥، ص٦٠).

ويرى (الحراحشة، ٢٠٠٣، ص٣١)، أن من إيجابيات الخصخصة:

- توسيع قاعدة الإنتاج من خلال إتاحة المجال لزيادة عدد الهيئات المنتجة، إضافة إلى زيادة عدد أصحاب رؤوس الأموال الداخلة في الإنتاج السلعي والخدمي، وهذا يؤدي إلى زيادة دخول المنتجين.
- تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والارتقاء بمستواها الكمي والنوعي، حيث يمكن للقطاع الخاص توفير خدمات أفضل في قطاعات كثيرة إذا ما أخضع لشروط تمليها مصلحة

المواطن وخلق حالة من التنافس في السوق تستطيع الحكمة من خلاله حث الشركات على تقديم الخدمة الأفضل والابتعاد عن الاحتكار واستغلال حاجة المواطن لهذه الخدمة.

ومن إيجابيات الخصخصة كذلك:

- دعم الاقتصاد العام للبلد، حيث أن رغبة المؤسسات الخاصة في تحقيق وزيادة الأرباح تدفعها إلى تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها وتنتجها، مما يؤدي إلى سد جزء كبير من حاجة البلد أو سدها بالكامل أو حتى التصدير للدول الأخرى وكل ذلك يعد دعماً كبيراً للاقتصاد الوطني والدخل القومي.
- ضمان التوازن التقني والاقتصادي والاجتماعي ما بين العرض والطلب مع تعزيز دور الأجور والحوافز في استقرار العاملين وتطوير كفاءتهم الإنتاجية وبالتالي تصحيح الاتجاهات السلبية التي ترافق نشاط المنشآت في القطاع العام.
- تؤدي إلى استقرار وضع الدولة المالي واقتصادها على المدى الطويل. فالبيئة الاقتصادية المستقرة عنصراً أساسياً في جذب الاستثمار الأجنبي. (القضاة، ٢٠٠٦، ص٣١).
- اعتماد ربط الأجور بالإنتاجية على أساس تحفيزية الأمر الذي ينعكس بدوره على زيادة كفاءة الأداء وتحسين النوعية وتنشيط الاستخدام نتيجة التنافس بين العاملين على عكس ما هو معمول به في المؤسسات الحكومية التي تمارس فيها الأنشطة التقليدية في التشغيل وتحديد الأجور والرواتب والحوافز. (الجميل، ١٩٩٧، ص١٣١).
- وجود المناخ التنافسي الذي تعمل في ظله منشآت القطاع الخاص وإيجاد بيئة للمنافسة ما بين المنشآت الإنتاجية، يدفعها للتطوير وممارسة العمل والنشاط لتعزيز موقعها الإنتاجي والاعتماد على قدراتها الذاتية لتطوير كفاءتها الإنتاجية وبناء إستراتيجيتها التسويقية وتحديث مساراتها التكنولوجية في عمليات الإنتاج (عثمان، ١٩٩٥، ص٣١) (عطية، ٢٠٠٢، ص١٠٤).
- تلافي الخسائر المتراكمة وخاصة في حالة استمرار الإنفاق في مشاريع الدولة، إذ أن باعث الربح في الملكيات الخاصة هو الكفيل بتوفير الإيرادات وتحقيق الفوائض المالية التي تساعد بدورها على تطوير المنشآت ذاتياً . (الفاعوري، وجولو، ١٩٩٨، ص٧١٨).
- تحسين مستوى أداء المنشآت المخصخصة وتطويره، لتقدم خدماتها للمواطنين بمزيد من الكفاءة من خلال تحرر قرارات الإدارة، وربط العاملين بعائد وأرباح المشروع، وبأسعار تتناسب مع تلك الخدمات نتيجة إدارتها على أسس تجارية.(العكاليك، ٢٠٠٧، ص٢٤).

ويشير الرفاعي (٢٠٠٤) إلى أن من إيجابيات الخصخصة في التعليم ما يلي :

- ترشيد التكاليف المستخدمة في المصروفات التشغيلية.
- إتباع الأساليب العلمية في إدارة وتطوير المؤسسات التربوية.
- تحسين نوعية التعليم وزيادة كفاءته.
- تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبية في بناء وتجهيز المباني المدرسية. (العتيبي، ١٤٣٨-، ص٦٢).

- سلبيات الخصخصة :

على الرغم من الإيجابيات المتعددة لعملية الخصخصة إلا أن لها سلبيات منها:

- ابتعاد الخصخصة عن هدفها الحقيقي المتمثل في زيادة الإنتاجية والكفاءة، إذا لم يتم إعادة تأهيل العاملين وتدريبهم في القطاع العام الذي سوف يتم تحويله إلى القطاع الخاص.

- بيع مشروعات القطاع العام بأسعار تقل بصورة كبيرة عن القيم السوقية لها، وذلك لصعوبة تحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق بسب بعدم وجود أي تعامل سابق في أسهم الشركات العامة الأمر الذي يجعل عملية التسعير عملية معقدة. (الحراحشة، ٢٠٠٣، ص ٣١ – ٣٢)
- احتكار الخدمات، حيث تعمد كثير من مؤسسات القطاع الخاص بعد سيطرتها على الخدمة وانفرادها بالسوق ويتحول همها الأساسي إلى عملية جني الأرباح دون تحقيق أي تطور أو تقدم في نوع الخدمة. (القضاة، ٢٠٠٦، ص٣١).
- الخوف أن تؤدي عملية الخصخصة في بعض المؤسسات العامة إلى رفع أسعار الخدمات إلى معدلات تفوق كثيراً تكلفتها الحقيقية وإلى تقليص الخدمات عن المناطق غير الربحية مثل المناطق النائية.
- ازدياد البطالة وزيادة صفوف العاطلين وهو ما يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية تعرض أمن البلد للخطر في حين تعمد مؤسسات القطاع الخاص بهدف زيادة الربح إلى تقليص الوظائف والاقتصار على الحد الأدنى من العمال، مما يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمالة ومع افتقاد البلدان النامية إلى شبكة الحماية الاجتماعية ضد البطالة والفقر فإن ذلك يمثل مشكلة كبيرة جداً لابد من دراستها جيداً قبل الاتجاه نحو الخصخصة (المتوكل، ٢٠٠١، ص٢٤).
- إمكانية رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية التي يستهلكها عادة أفراد المجتمع ذوو الدخل المحدود بصورة خاصة، وصعوبة تعويض هذا الدعم بوسائل أخرى.
- – عدم توفر الأجهزة والإدارات المتخصصة بعمليات نقل ملكية المؤسسة العمومية إلى القطاع الخاص.
- لا تعطي الدول النامية بشكل عام أهمية كبيرة للقطاع الخاص من أجل رفع مستوى أنشطتها الاقتصادية وكفاءتها.
- صعوبة حل المشكلات المتعلقة بعقود الامتياز واستخدام العلامات التجارية من قبل المؤسسات العمومية عند نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.
- كما أن برامج نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص لا تتلقى تأييدا سياسيا بصورة عامة في العديد من الدول النامية.
- عدم توفر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العديد من الأقطار العربية وحتى في حالة توفرها لدى أقطار أخرى، فإنها تعتبر غير ملائمة لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص. (قنوع، ٢٠٠٥، ص ص٦٢ ٦٣).

خامسا: الخصخصة في التعليم العالي:

تعدُ فكرة خصخصة التعليم من الأفكار المطروحة في كل المحافل على الساحة التربوية، وأكثرها إثارة للجدل في كل المجتمعات والثقافات حتى الغربية منها، لكنها تكتسب خصوصية في مجتمعنا العربي والمجتمعات النامية بشكل عام، والاندفاع نحوها تقوده أو تشجعه الدولة من خلال الأوساط التربوية الرسمية على وجه الخصوص في محاولة لتسويق الفكرة والترويج لها، فأصبح لهذه الفكرة من يناصرها ويؤيد العمل بها من المفكرين والتربويين والرسميين وأصحاب القرار (شاهين ،٢٠١٠، ص٣).

ولا تعني خصخصة التعليم بأية حال من الأحوال تخلي الدولة عن واجباتها والتزاماتها لضمان توفير الفرص التعليمية لأبناء المجتمع.(مراد ،١٤٣٤، ص٧٥)، بل هي سبيل إلى التطوير والانتاج وتحسين الأداء، بما يساعد المنظومة التعليمية على أداء رسالتها باقتدار.

وفيما يخص التعليم العالي شهدت عملية الخصخصة نمواً ملحوظاً في الآونة الأخيرة وفي العديد من دول العالم، حيث باتت مؤسسات التعليم العالي الخاصة تسيطر على نصف مؤسسات المجتمع فقد احتلت ٥٠% من مؤسسات التعليم العالي في بعض البلدان العالمية ككوريا الجنوبية، والفلبين، واليابان، أما في البلدان العربية فأخذت خصخصة التعليم العالي مكانها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وعملت على طرح نفسها باعتبارها قضية رئيسية تقوم برسم مسارات التعليم الجامعي وملامحه. (البرقاوي، ٢٠٠٦، ص:٢٨).

ويذكر حمود المشار إليه في الحربي، والزهراني (٢٠١٦، ص٢٠٧)، أن خصخصة التعليم العالي كظاهرة وطريقة للتفكير لم تكن تطورًا جديدًا في العالم العربي، ففي حقيقة الأمر اعتمدت بعض الجامعات القديمة نسبياً في مصر مثل جامعة الأزهر اعتمادًا كلياً على التبرعات والمنح والوقف الإسلامي لدى تأسيسها، وينطبق ذلك على جامعة القاهرة حينما تأسست عام ١٩٠٨ م من قبل القطاع الخاص قبل تأميمها عام١٩٢٥ م، وفي لبنان وبالرغم من أن العديد من مؤسسات التعليم العالي كانت تدار من قبل مؤسسات أجنبية إلا أنها كانت قد تأسست في حوالي منتصف القرن التاسع عشر بمبادرات خاصة ويشمل ذلك الجامعة الأمريكية في بيروت وغيرها من الكليات التبشيرية الأخرى.

وقد أنشأت معظم الدول العربية جامعات خاصة (أهلية)جنبًا إلى جنب مع الجامعات الحكومية؛ ليسهم التعليم الجامعي الخاص في سد احتياجات البلاد العربية من خريجين في مختلف التخصصات، و ليقوم بدوره في تنمية وتطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع فقد كانت الجامعات الحكومية تحتكر تقريبًا تقديم التعليم الجامعي، إلا أن التحولات الشديدة التي شهدتها المجتمعات العربية في مختلف المجالات طرحت بشدة قضية التعليم الجامعي الخاص باعتبارها صيغة جديدة للتعليم الجامعي لا مناص من الاعتراف بها وتقبلها وتبنيها. (فهمي، ٢٠٠٠، ص٧٨).

وفي مجال التعليم العالي في المملكة العربية السعودية قام القطاع الخاص بالإسهام في إنشاء عدد من الكليات الأهلية التي تم الترخيص لها من قبل وزارة التعليم العالي، بغية أن تكون رافداً من روافد التنمية، إلى جانب مثيلاتها من الجامعات الحكومية.

وتأتي هذه الجهود في إطار توجه الدولة من خلال خططها التنموية الخمسية باعتبار القطاع الخاص شريكًا استراتيجيًا في مسيرتها التنموية في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع التعليم العالي، حيث تؤدي الخصخصة في التعليم العالي إلى المنافسة في توفير الخدمات التعليمية ،وحرية الاختيار في انتقاء الخدمات التعليمية. (مراد، ١٤٣٤، ص٧٦)

كما تأتي خصخصة التعليم العالي انطلاقًا من تشجيع المملكة العربية السعودية وإعطاء دور للقطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التعليمية؛ ليساند دور الدولة حيث أن أعباء التعليم تتصاعد دومًا، ومهما كانت القدرات المالية للمجتمع فهناك حاجة إلى مشاركة رأس المال الحر في تمويل التعليم .(الحامد وآخرون ،١٤٢٦، ص١٨٢)

كما أنه قد تغيرت النظرة إلى طبيعة الإنفاق التعليمي، وأصبح ينظر إليه على أنه استثمار ذي عائد اقتصادي مجز، وليس مجرد خدمة تقدمها الحكومات لشعوبها. (عبد الحميد، ١٤١٨، ص١٣)، حيث تسعى وزارة التعليم عبر شركة تطوير التعليم القابضة إلى الاستثمار في الخدمات التعليمية بما يمكن الوزارة من الاستفادة من القدرة المالية للشركة في استقطاب المزيد من الشراكات مع القطاع الخاص والتوسع في إنجاز المباني، كما تتجه الوزارة إلى إدخال مفهوم المؤسسات التعليمية المستقلة التي تشرف عليها، وتحافظ على مجانية التعليم فيها مع إتاحة تشغيلها من قبل مؤسسات صغيرة ومتوسطة مملوكة للتربويين وتتيح لهم الاستفادة من استثمار عوائد الخدمات. (العيسى ،١٤٣٧، ص١٥).

وحتى تنجح خصخصة التعليم في المملكة يجب تحويل التحديات إلى فرص استثمارية، كون هذا الأمر هو المطلوب العمل عليه عاجلًا من قبل الوزارة والقطاع الخاص، خاصة مع الحركة الحالية نحو الإسراع في برامج الخصخصة في الدولة ومبادرات برنامج التحول الوطني. (العمرو، والخيزان، ١٤٣٧، ص١)

وهذا ما تعززه رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وتتمحور جل أهدافها وبرامجها حول استثمار الثروة البشرية، والاعتماد على الخصخصة، وإعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة والسعي للاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمملكة الذي يعد المعبر البري والبحري والجوي المهم على مستوى القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا.

المبحث الثاني: الاقتصاد المعرفي

أولا : مفهوم الاقتصاد المعرفي، وأهميته

أُطلقت كثير من المصطلحات كإشارة إلى اقتصاد المعرفة مثل: اقتصاد المعلومات، اقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والافتراضي، والاقتصاد الالكتروني، والاقتصاد الشبكي، واقتصاد اللاملموسات، واقتصاد الخبرة. (الهاشمي والعزاوي، ٢٠٠٧، ص٢٤).

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت الاقتصاد المعرفي، من أبرز هذه التعريفات ما يلي:

يُعرّف الاقتصاد المعرفي بأنه " الإنتاج والخدمات القائمة على المعرفة الكثيفة، والتي تساهم في تسارع وتيرة التقدم العلمي والتقني" (Drummond. 2002:P58)

وعرفه كل من (Powell & Snellman) بأنه " الإنتاج والخدمات القائمة على معرفة النشاطات المكثفة، والتي تسهم في تسارع وتيرة التقنية والتقدم العلمي ، والذي يكون التركيز الرئيس فيه على زيادة الاعتماد على القدرات الفكرية أكثر من التركيز على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية (2004: p199).

أما الهاشمي، والعزاوي (٢٠٠٧، ص٢٧) فيريان أن الاقتصاد المعرفي هو"الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علميًا ومعرفيًا؛ كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدًا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي" .

ثانيا: أهمية الاقتصاد المعرفي

تنبع أهمية الاقتصاد المعرفي من أهمية التسارع المذهل في العصر الحالي في إنتاج وتسويق المعرفة، وقدرة الدول على تطوير مجتمعاتها، وإمكانية الاستفادة من هذا النوع من الاقتصاد في إيجاد مكان لها في ميزان المنافسة بين دول العالم المتطورة.

ويمكن لأي بلد الاستفادة من الاقتصاد المعرفي في الوصول إلى الإبداع معتمدين على التعليم المنتج للمعرفة من جهة، والاستخدام الأمثل والعقلاني لتلك المعرفة المنتجة والتكنولوجيا الحديثة المواكبة لأي زمان ومكان. وقد عدد الباحثون مجموعة فوائد للاقتصاد المعرفي، منها:

- يرغم المؤسسات كافة على التجديد والابتكار.
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها .
- تحقيق تغيرات وتحسينات أساسية وضرورية للمستقبل .
- تحقيق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية.

- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع .
- يحقق التبادل إلكترونياً .
- يغير الوظائف القديمة، ويستحدث وظائف جديدة.
- له أثر في تحديد النمو، والإنتاج، والتوظيف، والمهارات.(الهاشمي والعزاوي، ٢٠٠٧،ص٣٤).

ويرى الباحث أن الاقتصاد المعرفي أصبح ضرورة ملحة في عالم اليوم، ومصدراً أولياً في زيادة الناتج المحلي لأي دولة تتبنى هذا النوع من الاقتصاد، فالمجتمع الذي يحول اعتماده الأساسي على المعلومات كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخامة أولية للدخل القومي، سيحقق بالتأكيد مركزاً متقدما في سباق عالم اليوم المعتمد على إنتاج المعرفة.

ثالثاً : خصائص الاقتصاد المعرفي

يتميز الاقتصاد المعرفي بأنه دمج للتقنية الحديثة في عناصر الإنتاج للسلع، ومبادلة الخدمات بشكل أبسط وأسرع، كما أنه يستخدم لتكوين المعرفة كنشاط اقتصادي وأنه يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها، واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات متطورة، واستخدام للعقل البشري كرأس مال معرفي ثمين (مصطفى، والكيلاني، ٢٠١١، ص٦٨٣).

ويرى "الخضيري" أن الاقتصاد المعرفي يتميز بالخصائص التالية :

- تجدد الحاجة إليه والرغبة والطلب على منتجاته المعرفية التي تدخل في كل نشاط، وفي كل عمل، وفي كل وظيفة وبشكل متصاعد إلى درجة يمكن القول باستحالة قيام نشاط ما بدون المعرفة.
- تجدد المصادر المعرفية ونموها و ازديادها وعدم نضوجها سواءً بالاستعمال أو بالاحتفاظ، بل بمرور الزمن وتعدد الاستخدام تزداد المصادر المعرفية وتتراكم مجالاتها.(الخضيري، ٢٠٠١، ص ٤٨)

حددت وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية - في الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة – خصائص الاقتصاد المعرفي فما يلي:

- الاعتماد على قوى عاملة ذات إنتاجية عالية ومستوى تعليمي رفيع.
- الارتباط الوثيق بمصادر المعرفة العالمية.
- تشكل تقنية المعلومات والاتصالات الأداة الرئيسة لفعالياته.
- توافر بيئة اجتماعية محفزة وجاذبة للمواهب (الوطنية والعالمية).
- ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٥: ٨).

رابعاً: متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي:

لا يقتصر الاقتصاد المعرفي على إنتاج المعلومة وتداولها فحسب، بل يحتاج إلى ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة، ويستغلها في المجال الصحيح، مما يتطلب إيجاد محيط اجتماعي وثقافي يؤمن بالمعرفة، ويؤمن بدورها في كافة مناحي الحياة.

ويعتمد الاقتصاد المعرفي على عدد من الركائز من أهمها:

- التعلم والتدريب المستمرين، وإعادة التدريب أو ما يعرف بإعادة التأهيل والتأهيل المستمر الذي يضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب لمواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.

- ابتكار نظام فعال من الروابط التجارية بين الشركات ومنظمات الأعمال وبين المؤسسات العلمية والأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورات المعرفة المتنامية، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- التعليم أساس للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات توفير اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل.
- تنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
- اعتماد البنية التحتية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهل نشر المعلومات وتجهيزها، والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلي.
- توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وذلك بتقديم حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية، فتشمل إصلاح السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، مع تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات التكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(الخضيري، ٢٠٠١، ص ص ٣٢-٣٥)

ويرى الرفاعي (٢٠٠٤، ص١٣) أن الانتقال نحو مجتمع المعرفة يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية من جانب، ومن جانب آخر وضع برامج تساعد على تكوين مناخ ايجابي لإنتاج المعرفة بدلاً من استهلاكها، أي ابتكار وإبداع المعرفة وليس فقط تلقي واستقبال المعرفة.

وفي ظل مفهوم مجتمع المعرفة، لابد من تكامل النشاطات المعرفية الثلاثة، توليد المعرفة، ونشرها، وتوظيفها للإفادة من معطياتها من أجل تحقيق التنمية والتطوير. إذ يُعد اقتصاد المعرفة بعدا أساسيا من أبعاد مجتمع المعرفة حيث يقتضي بناء الاقتصاد المعرفي ضرورة الاستثمار في الإنسان وحاجاته وتطلعاته بما يتوافق وقدرات الدول ورؤاها، واستراتيجياتها الذاتية نحو المستقبل، في عالم يتصف بالتسارع في الاندماج التنافسي للأسواق، مما يقتضي معه توافر موارد بشرية ذات كفاءات ومهارات عالية، قادرة ليس فقط على مسايرة هذه التطورات التكنولوجية والمعلوماتية والمادية، بل والتحكم في إمكانات التغيير والإفادة من الفرص المتاحة لمجابهة التحديات المحتملة أو الممكنة.(Carnevale & Desrochers, 2002: p.p. 17-19)

إذا فالاقتصاد المعرفي يتطلب في ظل التطور العلمي، والتقدم التقني جهودًا كبيرة من الباحثين في مختلف المجالات، كما يتطلب منهم التدريب والتوجيه والتعاون لمواكبة كل حديث يمكن أن يعود على الوطن بالمنفعة في شتى المجالات المختلفة، وتلعب المجموعات البحثية دورًا بارزًا في ذلك، إذ تساعد في تحقيق نقل وتوطين الخبرات المحلية والدولية للقيام بمشاريع علمية رائدة، وتسهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني، وذلك لما لها من أهمية بالغة في توطين الكفاءات العلمية المختلفة في مجموعات ذات هدف موحد، حيث يناقش من جوانب بحثية مختلفة؛ ليعطي رؤية متكاملة وخلاقة، وبالتالي فهي توفر ما لا توفره البحوث الفردية من الإنتاج الأصيل والملائم لحاجة المجتمع أو الإقدار على حل المشكلات بفعالية عالية والمواكبة للتقنية الحديثة والمحقق لاستثمار الطاقات البشرية بما يعود على المجتمع والوطن بعوائد اقتصادية إيجابية ثرية محليًا وإقليميًا ودوليًا .(آل شرف، ١٤٣٨، ص٥٨)

خامسا: جهود المملكة العربية السعودية للتحول إلى الاقتصاد المعرفي:

تشهد المملكة حالياً حراكاً مجتمعيًا واسعًا، وهي تمضي بخطىً واثقة نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، بحيث ينطوي على محتوىً معرفي أعلى، بعيداً عن الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية. ورغم ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات الكبيرة، التي ينبغي على المملكة تجاوزها، لضمان المضي قدماً نحو تحقيق رؤيتها المستقبلية بعيدة المدى. فعلى الرغم مما تمتلكه المملكة من أصول وموارد استراتيجية، هناك العديد من المشكلات الهيكلية والمؤسسية التي ينبغي مواجهتها. (وزارة التخطيط، ١٤٣٥، ص١٥).

والمملكة في الوقت الراهن، في سبيلها إلى بناء الصناعات القائمة على المعرفة في مسعى منها إلى تلبية متطلبات التنافسية الاقتصادية، والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، علاوة على وضع حجر الأساس لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، وترسيخ أقدامها كمركز بحثي وتعليمي وصناعي بالمنطقة، مع التركيز على الركيزة الأساسية للصناعات القائمة على المعرفة ألا وهي : تقنية النانو، والتقنية الحيوية، وتقنية الاتصالات والمعلومات. (الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ١٤٣١، ص١٠)

لذا حرصت المملكة على الاهتمام بالتعليم وخاصة التعليم العالي، فالتعليم العالي يساهم في النمو الاقتصادي المستدام من خلال تأثير الخريجين على نشر المعرفة، كما تساهم مؤسسات التعليم العالي في إنتاج المعارف العلمية والتقنية الجديدة من خلال البحث العلمي والتدريب المتقدم، كما تخدم كقنوات لنقل ونشر المعارف المولدة في الخارج. (المصبح، ٢٠٠٦، ص١١)

ولهذا تبذل وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية جهودًا مضاعفة لإعادة النظر في صياغة النظام التعليمي بالمملكة والتأمل في عملياته بطريقة تحقق التنمية الشاملة في عصر الاقتصاد المعرفي؛ بتأهيل جيل المستقبل وزيادة فرص نجاحه. (القيسي، ٢٠١١، ص٣)

وفي إطار ذلك قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط بصياغة استراتيجية وطنية للتحول إلى المجتمع المعرفي (رؤية مستقبلية للمجتمع المعرفي) في المملكة مبنية على ما هو قائم من استراتيجيات وسياسات وخطط معتمدة رسمياً مثل: "السياسة الوطنية للعلوم والتقنية"، و"الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي آفاق"، و"استراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار ١٤٤٤هـ . والتي تعتمد على القدرة الوطنية للابتكار وكفاءة الإنتاج والتنافسية العالمية لتحقيق تنمية مستدامة من خلال بناء ثروة بشرية مبدعة، وتوفير بيئة تقنية متطورة، وإنشاء بنية تحتية حديثة ومحفزة. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣٥، ص١١).

ونتيجة لذلك وتعزيزاً للجهود الواضحة التي تبذلها المملكة العربية السعودية للتحول لاقتصاد المعرفة فقد أقر مجلس الوزراء مبادرة أودية التقنية وذلك بإنشاء أربع شركات تتبع للجامعات في كل من جامعة الملك فهد (وادي الظهران)، وجامعة الملك سعود (وادي الرياض)، وجامعة الملك عبد العزيز (وادي جده)، وجامعة أم القرى (وادي مكة)، والتي استقبلتها الأوساط الأكاديمية باستبشار وتفاؤل كبيرين في أن تسهم تلك الأودية في تعزيز العمل وحث الخطى، نحو التحول السريع إلى اقتصاد المعرفة.

ويرى الباحث أنه يمكن الاستفادة من هذه الأودية التقنية للأخذ باقتصاد المعرفة من خلال التكامل بين الجامعات أنفسها، وقطاعات التعليم الأخرى في التعليم العام والتعليم الفني والمهني، وكذلك القطاع الخاص ورجال الأعمال في توفير الدعم المادي للأنشطة البحثية والتجريبية، التي تنتج المعرفة، وتطوير ودعم المراكز البحثية في القطاع الخاص، والتشجيع والتحفيز على الابداع والابتكار، وإصلاح البنية التحتية للاقتصاد المعرفي، كل ذلك يخلق نوعاً من توزيع الأدوار، والتكامل المنشود الذي يحقق ما نتطلع إليه من أهداف.

- **دور الجامعات السعودية في بناء الاقتصاد المعرفي**

لا شك أن وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية وضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ستعمل على مواصلة الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وعلى تأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتدريبهم وتطوير المناهج الدراسية كما سيتم تعزيز الجهود في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وسيتم تأسيس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي تعنى بتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف، وسيتم التوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعيّة في الجامعات العالميّة المرموقة، وسيتم التركيز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال.(مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ٢٠١٦، ص١٤).

وعليه فإن لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية دوراً مهما وحيوياً في تحقيق تلك التطلعات، باعتبارها مؤسسات أكاديمية متخصصة، تستطيع المشاركة بفاعلية في صياغة أهداف هذه المرحلة، والتخطيط لها، والمساعدة والمشاركة في تنفيذها، سعياً للوصول إلى مجتمع المعرفة.

ولقد أوضحت دراسة بعنوان "دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ "، أن الجامعات السعودية المهتمة بالمعرفة مع نظيراتها العربية تؤدي دوراً كبيراً للإسهام في بناء مجتمع معرفي عربي متكامل وذلك من خلال ما تبذله الجامعات لقيادة حركة التغير الاجتماعي والثقافي للوصول إلى ما هو منشود، حيث سعت الدراسة إلى تبيين هذا الدور وإظهاره بتسليط الضوء على تجربة جامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل؛ متمثلة في الدراسات العملية والعلمية جمعاً وتوثيقاً وتنظيماً وحفظاً وبثاً وإتاحة . (الصادق، ونصر، ٢٠١٦).

وقد بدأت الجامعات السعودية خلال العقد الأخير بتبني هذا التوجه، وليس أدل على ذلك من تأسيسها لأودية التقنية، وحاضنات الابتكار في العديد من الجامعات، الأمر الذي يحتاج إلى تعزيز هذا التوجه ليؤتي ثماره.

كما راعت ذلك في حرصها على النظر للمناهج والمقررات الدراسية باعتبارها مدخلات، وأن عمليات التفكير والقدرة على الإنتاج المعرفي ينبغي أن تكون هي المخرجات بغية أن تكون هذه الجامعات وحدة إنتاجية قادرة على تقديم خدمات مختلفة للبيئة المحيطة بها. (الرباط، ٢٠١٥، ص٤٧٤).

ويرى الباحث وانطلاقًا من متطلبات الاقتصاد المعرفي، وبرنامج التحول الوطني ورؤية المملكة ٢٠٣٠، وسعيًا وراء إيجاد طرق للمشاركة في تحقيقها، يلزم أن تتوجه المملكة في الفترة الراهنة إلى طرح استراتيجية حالية - على المدى القريب – ومستقبلية للتعليم العالي في المملكة، يتبعها عدد من السياسات والإجراءات التنفيذية التي تجعل الجامعات، لاعباً مهماً في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، ومواكبة تطلعاتها وتطلعات الدولة في التحول للاقتصاد المعرفي، وضرورة أنا لا تغفل هذه السياسات الجديدة دور القطاع الخاص، وإمكانية الاستفادة من قدراته في تطوير منظومة التعليم.

المبحث الثالث: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠

ماهية برنامج التحول الوطني :

برنامج التحول الوطني هو أحد أهم البرامج المحققة لرؤية المملكة العربية السعودية٢٠٣٠، وأحد أهم عناصرها؛ وهو البرنامج الذي تعلق على نجاحه التوقعات الإيجابية؛ والتحول المنشود.

وهو أيضاً البرنامج الذي يُعد الأجهزة الحكومية المشاركة فيه لأداء الدور المناط بها من خلال وضع أهدافها ومستهدفاتها المرحلية التي ترغب في الوصول إليها بحلول عام ٢٠٢٠ كجزء من تحقيق أهداف ومستهدفات الرؤية، ومن ثم وضع مبادرات لها وربطها بمؤشرات قياس أداء لضبط فاعلية الأثر المتوقع من البرنامج.

وقد أُطلق هذا البرنامج للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة٢٠٣٠، وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها. وحددت الجهات المشاركة في البرنامج أهداف استراتيجية لتحقيق أهداف الرؤية، ومجابهة هذه التحدّيات إلى العام ٢٠٢٠ م بناءً على مستهدفات محددّة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها، تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته، وانطلق البرنامج في عامه الأول على مستوى ٢٤ جهة حكومية على أن يتم إضافة جهات أخرى في الأعوام المقبلة.(وثيقة برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦، ص ١٠).

إن برنامج التحول الوطني يمثل جسرًا لنقل التقنية، واستثمار تنافسية الاقتصاد السعودي، الذي يتميز بمقومات في قطاعاته المختلفة وفي مقدمتها قطاعي التعليم وتكنولوجيا المعلومات اللذين يمكن أن يكونا الأكثر نموًا وخلقًا للوظائف النوعية. (وزارة التعليم، ١٤٣٦).

والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحوّل الوطني كذلك في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك، عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامّة بناء على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك ونقل الخبرات بين الجهات العامّة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.(وثيقة برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦، ص١٠).

و في مجال التعليم يوفر برنامج التحول الوطني الفرص الداعمة لتطوير التعليم في المملكة، والإرادة الجادة في تحقيق التطوير والتنمية المستدامة لجميع مراحل التعليم، تمثل في وجود رؤية مستقبلية وخطة استراتيجية لتطوير التعليم، وإنشاء شركة تطوير التعليم القابضة وإناطة تنفيذ مشاريع تطوير التعليم لها، وتوفر الخبرات الوطنية المؤهلة والقدرة على استقطاب أفضل الخبرات العالمية، وتوفر الإمكانيات والحلول المالية، والتقدم التقني الذي يسمح بنشر ثقافة التطوير والجودة بفاعلية وبتكلفة منخفضة. (العمر، ١٤٣٧، ص١٦).

أهداف برنامج التحول الوطني:

تحقق آلية عمل ومخرجات برنامج التحوّل الوطني أثرًا ملموساً على كفاءة وفعالية التخطيط وتكامل العمل الحكومي وتحقيقاً لالتزام رؤية المملكة٢٠٣٠، فقد هدف البرنامج إلى ما يلي:

- تحديد أهداف استراتيجية ومستهدفات للجهات المشاركة: اعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وإدراك التحديّات التي تعيق تحقيقها.

- ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى مبادرات تنفيذية خاصّة بالجهات: حيث تم ترجمة الأهداف الاستراتيجية للجهات المشاركة إلى مبادرات تفصيلية لتحقيق تلك الأهداف، وتطوير خطط تنفيذ تفصيلية لتنفيذها.
- تعزيز العمل المشترك نحو تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة: حيث حددّ برنامج التحوّل الوطني عدد من الأولويات الوطنية المشتركة ذات الأثر والنفع العام والمبنية على الأهداف الاستراتيجية للرؤية، من خلال تحليل المبادرات في غرف دعم متخصصة وفق مُرشِحات قائمة على تعظيم مساهمة المبادرات في تحقيق الأهداف الوطنيّة المشتركة. (وثيقة برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦، ص١١).

ويرى الباحث أن من أهم مقومات نجاح الرؤية، ونجاح برامجها، هو انسلاخ المؤسسات والقطاعات المعنية من الأنظمة التقليدية التي كانت تحكم ممارساتها، وأن تربط خططها التشغيلية، وأهدافها التنفيذية بالأهداف العامة للرؤية، بحيث تكون كل الممارسات الفنية، والإجراءات الإدارية داخل المنظمة منطلقةً من هذا التوجه.

مراحل وآلية عمل برنامج التحول الوطني٢٠٢٠:

عمل مجلس الشؤون الاقتصادية عند إعداده لرؤية المملكة ٢٠٣٠، على إعداد آلية لكل برنامج من البرامج التي تحقق الرؤية، ومن بينها برنامج التحول الوطني، حيث تم تشكيل فرق عمل من الجهات الحكومية الأربعة والعشرين المشاركة في المرحلة الأولى من البرنامج، بالإضافة إلى فرق من جهات حكومية أخرى للإسهام في التخطيط للمبادرات.

وقد تضمنت آلية عمل برنامج التحول الوطني خمسة مراحل، تتلخص في التالي:

- حصر التحديات، ووضع أهداف مرحلية لكل جهة حتى ٢٠٢٠: حيث تقوم كل جهة بتحدد أهم العوائق والتحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، ووضع مستهدفات لمواجهة هذه التحديات ضمن الإطار الزمني حتى ٢٠٢٠.

- تطوير المبادرات الداعمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية: حيث تعمل الجهات المشاركة على تطوير مبادراتها السنوّية التي يعوّل عليها في تحقيق الأهداف والمستهدفات المرحلية التي وضعت سعيا لمواجهة تحديات تحقيق رؤية ٢٠٣٠، وإعداد دراسات الجدوى بعد الرجوع إلى أفضل الممارسات والتجارب العالمية، وتطوير أساليب تمويل جديدة بغرض رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

- تطوير الخطط التنفيذية التفصيلية لتنفيذ المبادرات: حيث تحتوي الخطط التفصيلية التي وضعتها الجهات لكل مبادرة على تفصيل لمراحل وخطوات تنفيذ المبادرات، وسرد للمتطلبات التشريعية والمالية والبشرية لتنفيذ المبادرة، ما يتطلب تطويرها بشكل دوري للوصول لمبادرات أخرى.

- تعزيز الشفافية ونشر المستهدفات والنتائج: للشفافية دور كبير في إنجاح برنامج التحوّل الوطني، حيث يعمل البرنامج على نشر المستهدفات والنتائج الخاصّة بالجهات الحكومية، بما يمكّن الجهات الحكومية والقطاعات الأخرى وأصحاب العلاقة من متابعة وتقييم الأداء، وسيتمّ ذلك من خلال نشر لوحة مؤشرات الأداء وتحديث نتائجها وتحليلها باستمرار.

- المراجعة والتحسين المستمر وإطلاق مبادرات جديدة وضم جهات إضافية: حيث تشتمل آلية العمل على مراجعة دورية لمدى تحقق الأهداف الاستراتيجية، وفق مستويين مختلفين:

- مراجعة مدى تحقق المستهدفات المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية.
- متابعة تقدم الإنجاز في المبادرات، مقارنة بالخطط المرسومة لها. (مكة، ٢٠١٦).

دور وزارة التعليم في برنامج التحول الوطني:

يتمثل دور وزارة التعليم في تفعيل برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، من خلال تبنيها لاستراتيجية تفصيلية، تتضمن سعيها لتحقيق سبعة أهداف عامة تتمثل فيما يلي:

- ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.
- تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.
- تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم.
- تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة.
- تعزيز قدرة نظام التعليم والتدريب لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.
- تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم.
- رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم والتدريب. (وزارة التعليم، ١٤٣٧).

ويندرج تحت كل هدف من هذه الأهداف مجموعةٌ من الأهداف الفرعية، ومؤشرات للأداء، التي يُحدد من خلالها مستوى الأداء، ومدى النجاح في تحقيق كل هدف من الأهداف.

وبالتأكيد فإن جميع هذه الأهداف مرتبطة بشكل مباشر مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بالتعليم، والمتمثلة في:

- تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات لموائمة احتياجات سوق العمل.
- تنمية مهارات الشباب والاستفاد منها.
- تحقيق التوازن في الميزانية.
- التوسع في خصخصة الخدمات الحكومية. (وثيقة الرؤية، ٢٠١٦).

ومن خلال كل ذلك قامت وزارة التعليم بإطلاق (٣٦) مبادرةً نوعية، بقيمة تتجاوز ٢٨ ملياراً، يُتوقع أن تقفز بالتعليم العام والعالي نحو مزيد من النجاح. (الجزيرة، ٢٠١٧).

التحديات الحالية التي تواجه وزارة التعليم نحو تحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠:

تتمثل التحديات التي تواجه وزارة التعليم في طريقها نحو المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠، فيما يلي:

- قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمة لبعض الفئات الطلابية.
- ضعف البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار.
- ضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب.
- ضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي، وغياب الخدمات التي تدعم قيام صناعة تعليم مزدهر.
- الصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعليم.
- تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية، وضعف مهارات التقويم لدى المدرسين.
- ضعف موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل.(وزارة التعليم، ١٤٣٧)

وعلى هذا يرى الباحث ضرورة أن تقوم وزارة التعليم خلال هذه المرحلة، بمزيد من الإجراءات التصحيحية التي تسارع في تجاوز هذه التحديات، وإتاحة الفرصة لمؤسسات التعليم العالي – الجامعات – للقيام بدور تكاملي مع مؤسسات التعليم العام، تقوم فيه الجامعات بمزيد من

أداواها التعليمية، والتدريبية، كالمشاركة في تصميم المناهج الدراسة، وإعادة تأهيل الكوادر البشرية التي لا يتناسب أداؤها مع احتياجات سوق العمل، وكذلك إشراك القطاع الخاص، في بعض الخدمات التعليمية، وتحسين البنية التحتية لمؤسسات التعليم.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدّراسة:

استناداً إلى الهدف الرئيس الذي تسعى الدّراسة الحالية إلى تحقيقه وهو التعرف على متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات، وإلى أن الظاهرة المدروسة تتعلق بالحاضر، فأن أنسب مناهج البحث العلمي الذي يمكن من خلال تطبيقه أن تتحقق أهداف الدّراسة الحالية، هو المنهج الوصفي التحليلي.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه: استقصاء ينصب على ظاهرةٍ من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، بقصد تشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقات بين عناصرها، أو بينها وبين ظواهر أخرى" (العزاوي، ٢٠٠٨، ص٩٧). ويُعرّف بأنه: "ذلك النوع من البحوث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم؛ وذلك بهدف وصف الظاهرة المدروسة، من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب" (العساف، ٢٠١٢، ص١٢٠).

مجتمع الدّراسة:

يُعرّف المجتمع بأنه: "المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يُعمّم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة" (النوح، ١٤٢٥، ص٨٠).

ومن أجل تحديد المجتمع الأصلي للدّراسة، استعان الباحث بالإحصائيات الجديدة للعام الدراسي الحالي (١٤٣٨هـ-١٤٣٩هـ)، لخمس من الجامعات السعودية، وهي (جامعة أم القرى، جامعة الملك سعود، جامعة الملك خالد، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، جامعة تبوك) للحصول على البيانات العلمية المتعلقة بأعداد القيادات الأكاديمية في الجامعات الخمس (عمداء الكليات، وكلاء الكليات، عمداء العمادات المساندة، وكلاء العمادات المساندة، رؤساء الأقسام) الذكور والإناث، وقد تكون مجتمع الدّراسة الحالية والذي سوف تُعمّم عليه النتائج من (١٤٦٢) من القيادات الأكاديمية في الجامعات الخمس عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (١) توزيع أفراد مجتمع الدراسة

الجامعة	عميد كلية	وكيل كلية	عميد عمادة مساندة	وكيل عمادة مساندة	رئيس قسم	المجموع	النسبة
أم القرى	٣١	١١٧	١١	٥٤	١٠٩	٣٢٢	%٢٢
الملك سعود	٢١	٨٠	١٢	٥٢	١٢٠	٢٨٥	%١٩,٥
الإمام عبد الرحمن بن فيصل	١٦	٦٤	١١	٤٣	٧٨	٢١٢	%١٤,٥
الملك خالد	٣٤	١١٥	١١	٣٩	١٤٩	٣٤٨	%٢٣,٨
تبوك	١٩	٧٦	١١	٤٢	١٤٧	٢٩٥	%٢٠,٢
المجموع	١٢١	٤٥٢	٥٦	٢٣٠	٦٠٣	١٤٦٢	%١٠٠

المصدر : دليل إحصاءات التعليم العالي ١٤٣٨هـ ، مواقع الجامعات الرسمية على الانترنت

عينة الدّراسة:

تعرف العينة بأنها: "جزء من مجتمع البحث الأصلي، يختارها الباحث بأساليب مختلفة، وتضم عدداً من الأفراد من المجتمع الأصلي" (نبهان، ١٤٣٠، ص١٠٥).

ونظراً لأن حجم مجتمع الدّراسة الأصلي كبير نسبياً اختار الباحث عينة عشوائية طبقية تكـــونت من (٣٠٤) من القيادات الأكاديمية (عمداء الكليات، وكلاء الكليات، عمداء العمادات المساندة، وكلاء العمادات المساندة، رؤساء الأقسام) الذكور والإناث، في خمس من الجامعات السعودية الذين هم على رأس العمل خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (١٤٣٨هـ-١٤٣٩هـ).

جدول رقم (٢)
توزيع أفراد عينة الدراسة

الجامعة	عميد كلية	وكيل كلية	عميد عمادة مساندة	وكيل عمادة مساندة	رئيس قسم	المجموع	النسبة
أم القرى	١٠	٢٠	٣	١٢	١٦	٦١	%٢٠
الملك سعود	٧	١٥	٢	١٠	٣٩	٧٣	%٢٤
الإمام عبد الرحمن بن فيصل	٦	١٢	٣	٨	٢٧	٥٦	%١٨,٥
الملك خالد	١٠	١٠	١	٧	٢٥	٥٣	%١٧,٥
تبوك	٦	٧	١	٥	٤٢	٦١	%٢٠
المجموع	**٣٩**	**٦٤**	**١٠**	**٤٢**	**١٤٩**	**٣٠٤**	**%١٠٠**

أداة الدّراسة وإجراءات إعدادها:

تعرف الأداة بأنها: "الوسيلة التي يجمع بها الباحث معلومات تمكّنه من إجابة أسئلة البحث، واختبار فروضه" (العساف، ٢٠١٢، ص١٨٠). وتعرف أيضا بأنها: "مجموعـــــة من الأسئلـــــة قــد تكون مفتوحـــة أو مغلقـــة، أو كليهما (مغلقة ومفتوحــة في آن واحد)، موجهـــة إلى أفراد مجتمع البحث؛ بهدف جمع معلومات ذات علاقة بأهداف وأسئلة وفروض البحث" (السريحي وآخرون، ٢٠٠٨، ص٢٨٦).

وحيث إن هذه الدراسة قد اتبعت المنهج الوصفي وهدفت إلى التعرف على متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، لذلك فقد اختار الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وقد تم بناء أداة الدراسة وفق الإجراءات التالية:

١- دراسة الإطار النظري ومراجعة الأدبيات التربوية، وعدد من الدراسات السابقة.

٢- سؤال المتخصصين للإفادة من آرائهم في بناء الاستبانة.

٣- إعداد الاستبانة في صورتها الأولية لتشمل:

- أولاً: البيانات الأولية للمستجيب (المستجيبة): وتضمنت: الجنس، الجامعة ، الرتبة العلمية، العمل الحالي، عدد سنوات الخدمة.

- ثانياً: خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وذلك في محورين أساسيين، وهما:
- المحور الأول: متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.
- المحور الثاني: معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.
- عرضت الأداة بصيغتها الأولية على المشرف العلمي على الدراسة وأبدى ملاحظاته وكان لتوجيهاته دور كبير في بناء الاستبانة وتعديل صياغتها.
- عرضت الأداة بعد ذلك على عدد (١٥) من أعضاء هيئة التدريس والمختصين في عدد من الجامعات السعودية، وطلب منهم إبداء الرأي حول صياغة العبارة، ومدى وضوحها، ومدى انتمائها للمحور، وقد أبدوا ملاحظاتهم عليها وكانت موضع الاعتبار والاهتمام من قبل الباحث.
- وبعد إجراء التعديلات المطلوبة على أداة الدراسة، تضمنت الاستبانة في صورتها النهائية ما يلي:

- أولا: البيانات الأولية للمستجيب (المستجيبة): وتضمنت: الجنس، الجامعة ، الرتبة العلمية، العمل الحالي، عدد سنوات الخدمة.
- ثانيا: خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، تضمنت (٦٩) عبارة وذلك في محورين أساسيين، وهما:

- المحور الأول: متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وتضمن (٣٨) عبارة، وذلك في خمسة مجالات، وهي:
  - المجال الأول: مجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، وتضمن (٩) عبارات.
  - المجال الثاني: مجال الابتكار، وتضمن (٧) عبارات.
  - المجال الثالث: مجال التعليم والتدريب، وتضمن (٧) عبارات.
  - المجال الرابع: مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتضمن (٦) عبارات.
  - المجال الخامس: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، وتضمن (٩) عبارات.
- المحور الثاني معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وتضمن (٣١) عبارة، وذلك في خمسة مجالات، وهي:
  - المجال الأول: مجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، وتضمن (٦) عبارات.
  - المجال الثاني: مجال الابتكار، وتضمن (٦) عبارات.
  - المجال الثالث: مجال التعليم والتدريب، وتضمن (٦) عبارات.
  - المجال الرابع: مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتضمن (٦) عبارات.
  - المجال الخامس: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م، وتضمن (٧) عبارات.

٤- أعطى الباحث لكل فقرة وزنا مدرجاً وفق مقياس ليكرت الخماسي لتقدير وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حول خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني بدرجة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتمثل رقميا (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) على التوالي.

صدق وثبات الاستبانة (تقنين أداة الدراسة):

يُعرّف صدق الأداة بأنه: "قياس الأداة لما صُمّمت لقياسه، إذ يُفترض للأداة أن تقيس السمة التي صُمّمت من أجل قياسهـــا، فلا تقيس سمة أخرى غيرها، أو سمة أخـــرى بالإضافة لها" (الشايب، ٢٠٠٩، ص٩٤).

ويعد الصدق من الأمور المطلوب توافرها في الأداة لبيان مدى قدرة كل عبارة من عباراتها على قياس ما وضعت لقياسه، وللتحقق من صدق الأداة ومعرفة مدى صلاحية استخدامها في التعرف على متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.

أ) الصدق الظاهري للأداة (صدق المحتوى):

للتحقق من صدق محتوى الاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لأجله، قام الباحث بعرضها على عدد (١٥) من المحكّمين الأكاديميّين من ذوي الخبرة والتخصّص في عدد من الجامعات السعودية (انظر الملحق رقم ٢)، لإبداء رأيهم من حيث: صياغة العبارة، ومدى وضوح العبارة، وانتمائها للمحور، وبعد دراسة ملاحظات المحكّمين واقتراحاتهم ومراجعة المشرف العلمي على الدراسة، وإجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثر من (٨٠٪) بلغ عـــــدد عبارات الاستبانة في صورتها النهائيّة (٦٩) فقـــــــرة في محورين رئيسين، وهما: المحور الأول (متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني) وتضمن (٣٨) عبارة، المحور الثاني (معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني) وتضمن (٣١) عبارة.

ب) صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي):

في ضوء ما تقدم وبعد موافقـــــــــة المشرف العلمي على الدراســـــــة والمحكمين على صـــــدق الأداة، تم اعتماد (٦٩) فقرة في أداة الدراسة، وبعد ذلك تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعيـــــة بلغت (٣٠) من القيادات الأكاديمية في الجامعات الخمس عينة الدراسة.

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation، حيث تم حساب معامل الارتباط بين كل عبارة والمجال الذي تنتمي له.

جدول رقم (٣)

معاملات صدق الاتساق الداخلي بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للأداة (ن= ٣٠)

م	المحور	عدد العبارات	معامل ارتباط بيرسون
١	**المحـور الأول: متطلبـات خصخـصة الجامعـات الـسعودية فـي ضـوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.**	(٣٨)	**٠,٩٣**
	- المجال الأول: مجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي.	٩	**٠,٩١**
	- المجال الثاني: مجال الابتكار.	٧	**٠,٩٢**
	- المجال الثالث: مجال التعليم والتدريب.	٧	**٠,٩٦**
	- المجال الرابع: مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.	٦	**٠,٩٥**

	– المجال الخامس: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.	٩	**٠,٨٨
٢	المحور الثاني: معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.	(٣١)	**٠,٨٩
	– المجال الأول: مجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي.	٦	**٠,٨٤
	– المجال الثاني: مجال الابتكار.	٦	**٠,٨٣
	– المجال الثالث: مجال التعليم والتدريب.	٦	**٠,٨٩
	– المجال الرابع: مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.	٦	**٠,٨٩
	– المجال الخامس: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.	٧	**٠,٩٤

يوضح الجدول رقم (٣) أن محوري الاستبانة يتمتعان بدرجة مرتفعة من الصدق، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,٩٣) للمحور الأول وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجالات التي يتضمنها المحور الأول (٠,٩١، ٠,٩٢، ٠,٩٦، ٠,٩٥، ٠,٨٨) للمجالات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس على التوالي، وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠،٨٩) للمحور الثاني وبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون للمجالات التي يتضمنها المحور الثاني (٠,٨٤، ٠,٨٣، ٠,٨٩، ٠,٨٩، ٠,٩٤) للمجالات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس على التوالي، مما يشير إلى تمتع محوري الاستبانة ومجالاتهما بدرجة عالية من الصدق تجعلنا على ثقة من نتائجها.

ثبات الأداة:

يُعرّف الثبات بأنه: "درجة الاتساق في قياس السمة موضوع القياس من مرة لأخرى، فيما لو أعدنا تطبيق الأداة عدداً من المرات" (الشايب، ٢٠٠٩، ص١٠٢).

وللتحقق من ثبات الأداة ومعرفة مدى صلاحية استخدامها في التعرف على متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغت (٣٠) من القيادات الأكاديمية في الجامعات الخمس لقياس مدى ثبات الاستبانة، وتم بحساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha للاتساق الداخلي.

جدول رقم (٤)

معاملات ثبات الاتساق الداخلي بين محاور الاستبانة والدرجة الكلية للأداة (ن= ٣٠)

م	المحور	عدد العبارات	معامل ارتباط بيرسون
١	**المحور الأول: متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.**	٣٨	**٠,٩٧
	– المجال الأول: مجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي.	٩	**٠،٨٨
	– المجال الثاني: مجال الابتكار.	٧	**٠،٩١
	– المجال الثالث: مجال التعليم والتدريب.	٧	**٠،٩٠
	– المجال الرابع: مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.	٦	**٠،٨٩

	– المجال الخامس: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.	٩	**٠،٨٩
٢	**المحور الثاني: معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.**	**٣١**	**٠,٩٥**
	– المجال الأول: مجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي.	٦	**٠،٨٣
	– المجال الثاني: مجال الابتكار.	٦	**٠،٨٢
	– المجال الثالث: مجال التعليم والتدريب.	٦	**٠،٨٥
	– المجال الرابع: مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.	٦	**٠،٨٢
	– المجال الخامس: برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م.	٧	**٠،٨٣

** دال عند مستوى (٠,٠١)

يوضح الجدول رقم (٤) أن محوري الاستبانة يتمتعا بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (٠,٩٧) للمحور الأول وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا للمجالات التي يتضمنها المحور الأول (٠,٨٨، ٠,٩١، ٠,٩٠، ٠,٨٩، ٠,٨٩) للمجالات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس على التوالي، وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (٠,٩٥) للمحور الثاني وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا للمجالات التي يتضمنها المحور الثاني (٠,٨٣، ٠,٨٢، ٠,٨٥، ٠,٨٢، ٠,٨٣) للمجالات الأول والثاني والثالث والرابع والخامس على التوالي، مما يشير إلى تمتع محوري الاستبانة ومجالاتهما بدرجة عالية من الثبات تجعلنا على ثقة من نتائجها.

تطبيق أداة الدراسة:

بعد بناء أداة الدّراسة والتأكد من صدقها وثباتها، قام الباحث بتوزيع الاستبانات إلكترونيا وورقياً على مجتمع الدراسة وبلغت الاستبانات الورقية المستردة الصالحة للتحليل (٦٩)، تضاف إلى عدد الاستبانات الإلكترونية الصالحة للتحليل والبالغ عددها (٢٣٥) من مجتمع الدراسة لتمثل عينة الدّراسة البالغ عددها (٣٠٤) من القيادات الأكاديمية في خمس من الجامعات السعودية، هي (أم القرى، الملك سعود، الملك خالد، الإمام عبد الرحمن بن فيصل، تبوك) خلال الفصل الدراسي الثاني (١٤٣٨هـ- ١٤٣٩ه).

توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق:

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الجنس

م	الجنس	التكرار	النسبة ٪
١	ذكر	٢٠٢	٦٦,٤٪
٢	أنثى	١٠٢	٣٣,٦٪
	المجموع	**٣٠٤**	**١٠٠٪**

يوضح الجدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الجنس، وجاء في المرتبة الأولى (الذكور) بنسبة (٦٦,٤٪)، ثم (الإناث) بنسبة (٣٣,٦٪).

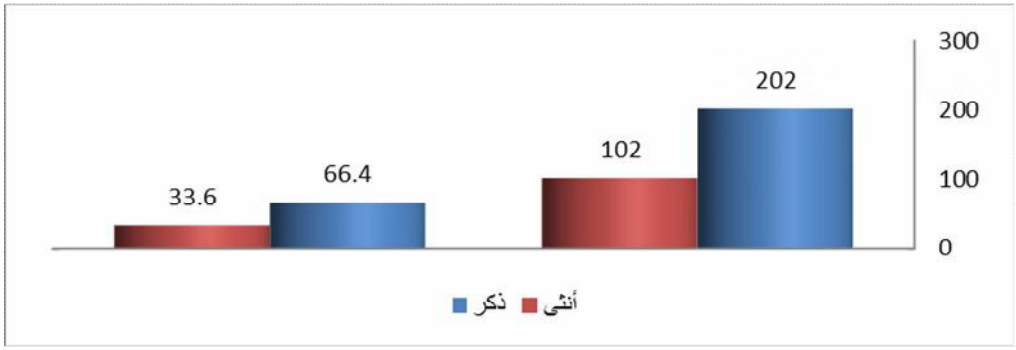

شكل رقم (١)

توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الجنس

جدول رقم (٣-٦) توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الجامعة

م	الجامعة	التكرار	النسبة ٪
١	جامعة أم القرى	٦١	٢٠,١٪
٢	جامعة الملك سعود	٧٣	٢٤,٠٪
٣	جامعة الملك خالد	٥٦	١٨,٤٪
٤	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	٥٣	١٧,٤ ٪
٥	جامعة تبوك	٦١	٢٠,١ ٪
المجموع		**٣٠٤**	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الجامعة، وجاء في المرتبة الأولى أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في جامعة (الملك سعود) بنسبة (٢٤,٠٪)، ثم الذين يعملون في جامعة (أم القرى) وجامعة (تبوك) بنسبة (٢٠,١٪) لكل منهما، ثم الذين يعملون في جامعة (الملك خالد) بنسبة (١٨,٤٪)، ثم الذين يعملون في جامعة (الإمام عبد الرحمن بن فيصل) بنسبة (١٧,٤٪).

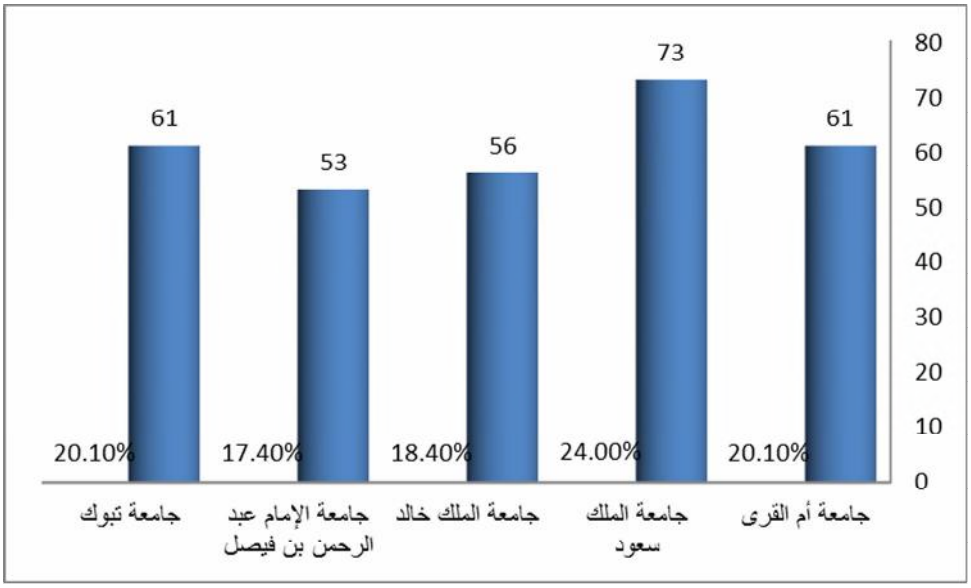

شكل رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الجامعة

جدول رقم (٧)

توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الرتبة العلمية

م	الرتبة العلمية	التكرار	النسبة ٪
١	أستاذ	٤٣	١٤,١
٢	أستاذ مشارك	١١٦	٣٨,٢
٣	أستاذ مساعد	١٤٥	٤٧,٧
المجموع		**٣٠٤**	**١٠٠٪**

يوضح الجدول رقم (٧) توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الرتبة العلمية، وجاء في المرتبة الأولى الذين رتبتهم العلمية (أستاذ مساعد) بنسبة (٤٧,٧٪)، ثم الذين رتبتهم العلمية (أستاذ مشارك) بنسبة (٣٨,٢٪)، ثم الذين رتبتهم العلمية (أستاذ) بنسبة (١٤,١٪).

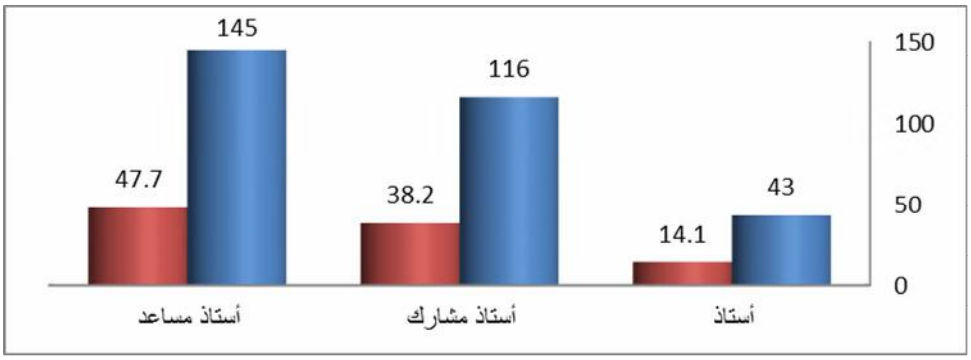

شكل رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب الرتبة العلمية

جدول رقم (٨)

توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب العمل الحالي

م	العمل الحالي	التكرار	النسبة ٪
١	عميد/ة كلية	٣٩	٪١٢,٨
٢	وكيل/ـة كلية	٦٤	٪٢١,١
٣	عميد/ة عمادة مساندة	١٠	٪٣,٣
٤	وكيل/ـة عمادة مساندة	٤٢	٪١٣,٨
٥	رئيس قسم /نائبة رئيس قسم	١٤٩	٪٤٩,٠
المجموع		**٣٠٤**	**٪١٠٠**

يوضح الجدول رقم (٨) توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب العمل الحالي، وجاء في المرتبة الأولى الذين عملهم الحالي (رئيس قسم/ نائبة رئيس قسم) بنسبة (٤٩,٤٪)، ثم الذين عملهم الحالي (وكيل/ ــة كلية) بنسبة (٢١,١٪)، ثم الذين عملهم الحالي (وكيل/ ــة عمادة مساندة) بنسبة (١٣,٨٪)، ثم الذين عملهم الحالي (عميد/ ــة كلية) بنسبة (١٢,٨٪)، ثم الذين عملهم الحالي (عميد/ ــة مساندة) بنسبة (٣,٣٪).

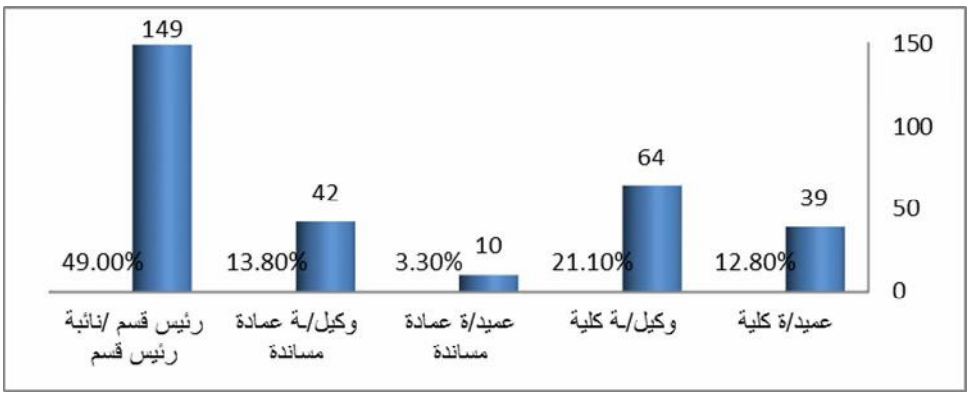

شكل رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب العمل الحالي

جدول رقم (٩)
توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب عدد سنوات الخدمة

م	عدد سنوات الخدمة	التكرار	النسبة ٪
١	أقل من عشر سنوات	٨٤	٢٧,٦٪
٢	من عشر إلى أقل من عشرين سنة	١٢٥	٤١,١٪
٣	من عشرين سنة فأكثر	٩٥	٣١,٣٪
المجموع		**٣٠٤**	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٩) توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب عدد سنوات الخدمة، وجاء في المرتبة الأولى الذين طبيعة خدمتهم (من ١٠ إلى أقل من ٢٠ سنة) بنسبة (٤١,١٪) ، ثم الذين خدمتهم(٢٠ سنة فأكثر) بنسبة (٣١,٣٪) ، ثم الذين خدمتهم(أقل من ١٠ سنوات) بنسبة (٢٧,٦٪).

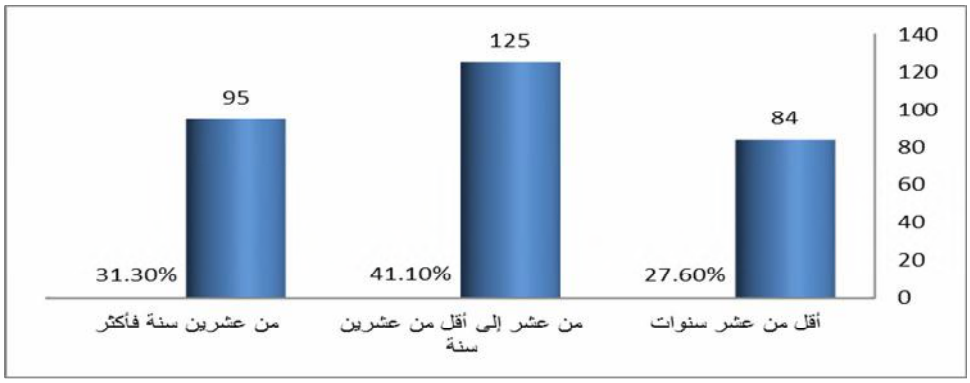

شكل رقم (٥)
توزيع عينة الدراسة بعد التطبيق حسب عدد سنوات الخدمة

مقياس التصحيح ومعيار الحكم:

ولأغراض تفسير النتائج، والخروج باستنتاجات نهائية حول هذه الدراسة التي هدفت إلى التعرف على متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، اعتمد الباحث المحك المعياري التالي:

لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (٥-١=٤)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (٤÷٥ =٠،٨٠) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

جدول رقم (١٠)
الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	طول الخلية (المتوسط الحسابي)
منخفضة جداً	أقل من ١,٨٠
منخفضة	من ١,٨٠ إلى أقل من ٢,٦٠
متوسطة	من ٢,٦٠ إلى أقل من ٣,٤٠
عالية	من ٣,٤٠ إلى أقل من ٤,٢٠
عالية جداً	من ٤,٢٠ فأكثر

الأساليب الإحصائيّة:

تم تفريغ بيانات الاستبانات المستوفاة والبالغ عددها (٣٠٤) من القيادات الأكاديمية على برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) في الحاسب الآلي، وتم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

١- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب المتغيرات الديموغرافية.

٢- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدّراسة.

٣- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لحساب ثبات أداة الدّراسة.

٤- التوزيعات التكرارية والنسب المئوية التي تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات لدى أفراد عينة الدراسة.

٥- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الاستبانة وذلك للتعرف على مدى تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة.

٦- اختبار (ت) (Independent-Samples T-Test) لتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) حول متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني والتي تُعزى إلى الجنس.

٧- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) حول متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني والتي تُعزى إلى: الجامعة، الرتبة العلمية، عدد سنوات الخدمة.

٨- اختبار (LSD) البعدي لتحديد اتجاه الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني والتي تُعزى إلى: الجامعة، الرتبة العلمية، العمل الحالي، عدد سنوات الخدمة.

٩- الاختبار اللامعلمي (كروسكال واليس) (Kruskal Wallis) لتحديد اتجاه الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) حول متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني والتي تُعزى إلى العمل الحالي.

للإجابة عن تساؤل الدراسة الذي نصه: ما التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني؟

التصور المقترح:

تمهيد:

تواجه الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية العديد من التحديات لعل من أبرزها قضية التمويل، والذي يعد عاملاً رئيساً في انتاج وتسويق المعرفة، في ظل اتجاه الجامعات نحو الاقتصاد المعرفي ، والريادة الأكاديمية .

وإزاء هذه التحديات، وفي ظل توجه الحكومة لترشيد النفقات، فإن قطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مطالب الآن - أكثر من أي وقت مضى -بالعمل على تبني استراتيجيات جديدة، تساعد على ترشيد الإنفاق، وتساهم بشكل فاعل في تطوير أداء الجامعات، لتصبح

مؤسسات تنتج وتسوق للمعرفة، وتعمل بفاعلية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، لتجد لها مكاناً بين جامعات العالم في التصنيف الدولي.

وفي ضوء الإطار النظري للدراسة، واستجابات عينة الدراسة، تقدم الدراسة التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وبذلك يكون البحث قد أجاب على التساؤل الخامس والذي نص على :

"ما التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني

وتمت الإجابة على السؤال السابق وفقاً للتالي: مفهوم التصور المقترح، ومراحل بنائه، وأهميته، ومبرراته ودوافعه، ومنطلقاته الفكرية، والرؤية والرسالة، والأهداف، ومحتويات التصور المقترح، وكذلك الفئة المستهدفة، والكيانات المسئولة عن التصور المقترح، ومقومات نجاحه، وآلية تنفيذه.

أولاً : مفهوم التصور المقترح، ومراحل بنائه:

يعرف المقترح Paradigm بأنه: " اطار فكري عام يتبناه فئات الباحثين أو التربويين في صورة افتراضات أساسية أو قيم أو مفاهيم أو اهتمامات تتصل بالإنسان والكون والحياة والمجتمع، وبالعلاقات الجدلية القائمة بين الموضوعات جميعها من شانها أن يوجه الباحثين إلى تفضيل نماذج ومناهج وطرائق معينة في البحث تتلاءم مع الصيغة التي يتبنونها وتتفق مع مكوناته" (زين الدين، ٢٠١٣، ص٦).

ويعرف الباحث المقترح إجرائيا من خلال هذه الدراسة بأنه: شكل آخر من التوصيات يصيغه الباحث بشكل موسع، وهي فكرة تهدف إلى تحويل نتائج الدراسة الميدانية لتصور مقترح يساعد في تطبيق خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.

وبناءً على نتائج الدراسة الميدانية التي كشفت عن متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وضعت الدراسة تصوراً مقترحاً من خلال :

- المرحلة الأولى : تمثلت في الاطلاع على أدبيات الدراسة من خلال استعراض نشأة الخصخصة وتطورها، والمبررات والدوافع التي تقود إليها، ومتطلبات ومعوقات الخصخصة، واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالخصخصة وآليات تنفيذها.
- المرحلة الثانية: تمثلت في إجراءات الدراسة الميدانية من خلال بناء استبيان يكشف عن متطلبات ومعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية.
- المرحلة الثالثة : تمثلت في تحليل نتائج الدراسة الميدانية وبناء التصور في صورته الأولية بعد تحديد أهدافه، ومبرراته ومنطلقاته، ومكوناته، ومقومات نجاحه، وآليات تنفيذه .
- المرحلة الرابعة: تحكيم التصور المقترح من خلال عرضه على مجموعة من الخبراء في التعليم العالي، لتقييم مناسبته ومدى تحقيقه لأهدافه، وتقديم الملاحظات التي تفيد في دعم وتطوير التصور المقترح.
- المرحلة الخامسة: اعتماد التصور المقترح في صورته النهائية، بعد الأخذ بآراء المحكمين، والتأكد من إمكانية تطبيقه والإفادة منه في بناء متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.

ثانياً : أهمية التصور المقترح:

تتمثل أهمية التصور المقترح في النقاط التالية:

- إمكانية استخدامه في تكوين إطار منهجي يساهم في القيام بعمليات المناقشة النظرية، والتطبيق العملي للشروع في خصخصة الجامعات الحكومية السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد الوطني والتحول الوطني.
- إمكانية استخدامه للكشف عن المتطلبات الفاعلة، والمعوقات المؤثرة في تطبيق خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.
- إمكانية استخدامه في توضيح الإجراءات والقواعد وآليات العمل لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.
- مساعدة متخذي القرار على توفير متطلبات الخصخصة في الجامعات السعودية .

ثالثاً : مبررات ودوافع التصور المقترح :

تتعدد مبررات ودوافع التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وتبرز بشكل عام في المبررات الداخلية لقطاع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية كالهدر المالي، والتأخر عن تحقيق مراكز متقدمة في التصنيف الدولي للجامعات، وتحقيق نتائج منخفضة في مؤشرات الاقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى بعض المبررات الخارجية والمتمثلة في مواكبة التغيرات السريعة في المجالات المعرفية والاقتصادية والتكنولوجية، ويمكن إجمال تلك المبررات في النقاط التالية:

١.عدم تطبيق الخصخصة في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية حتى الآن.
٢.رفع كفاءة الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية لتنافس جامعات العالم.
٣.وضع تصور يساعد متخذ القرار على تطبيق الخصخصة في الجامعات السعودية .
٤.أهمية الاقتصاد المعرفي كعامل رئيس في التصنيف العالمي للجامعات.
٥.أهمية برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، كبرنامج رئيس في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ودور الجامعات في تحقيقهما.
٦.التوجه العالمي والمتمثل في تخفيف العبء الاقتصادي على الحكومة، وذلك بتخصيص القطاع العام.
٧.تشر ثقافة خصخصة قطاع الخدمات العامة، وتهيئة المجتمع لذلك.

رابعاً : الأطر النظرية للتصور المقترح:

- سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية .
- توجه وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى تبني الخصخصة في مؤسساتها الجامعات السعودية، والمشاركة في تحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، والتي جاء فيها أن من الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم التي تسعى لتحقيقها " تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار" وهو الهدف الاستراتيجي الثالث لوزارة التعليم الثالث وكذلك الهدف الاستراتيجي السابع " تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم"، والهدف الاستراتيجي الثامن " رفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم" .
- برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، والذي جاء ضمن مبادراته جذب الاستثمارات الخاصة لتمويل إنشاء المباني التعليمية من أجل تنويع نماذج تمويل النظم التعليمية .

- رؤية المملكة ٢٠٣٠، وما تؤكد وتعول عليه من دور للجامعات في تحقيقها، ابتداءً بالبحث العلمي، وتشجيع الابداع والابتكار، وانتهاءً بتوفير فرص التعليم للجميع، وتقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.
- الإيمان بدور مؤسسات التعليم العالي في نمو الاقتصاد الوطني، ورفع الناتج المحلي، من خلال تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي.

خامساً :الرؤية:

رفع كفاءة وأهلية الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية بما يسهم في تخفيف العبء المالي على الحكومة، ويحقق أداءً متميزاً في مؤسسات التعليم العالي الحكومي.

سادساً : الرسالة:

تتركز رسالة التصور المقترح في وضع مخططٍ متكاملٍ لمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، بما يساعد الجامعات على تبني فكرة الخصخصة، وبما يؤهلها للريادة في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وتساهم بشكل فاعل في تحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تبني متطلبات خصخصة الجامعات التي تتوافق مع سياسة التعليم، وبيئة المملكة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وفي ضوء نظرة شمولية تطرح الحلول المناسبة لما يمكن أن يظهر من صعوبات قد تحد من توفير تلك المتطلبات.

سابعاً : أهداف التصور المقترح :

الهدف العام والرئيس للتصور المقترح هو توفير متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، لرفع مستوى أداء الجامعات وتخفيف الأعباء المالية على خزينة الدولة، وبما يحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويمكن إجمال الأهداف التي يسعى التصور المقترح إلى تحقيقها في الأهداف التالية:

١. المساهمة في تقديم إطار عملٍ لمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني يشتمل على الأبعاد التالية: مفهوم، ومنهجية بناء التصور المقترح، وأهمية التصور المقترح، ومبرراته ودوافعه، والمنطلقات الفكرية للتصور المقترح، والرؤية والرسالة، والأهداف، ومحتوياته، والفئة المستهدفة بالتصور المقترح، والكيانات المسئولة عن التصور المقترح، ومقومات نجاح التصور المقترح، وآليات تنفيذه.
٢. نشر ثقافة الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي بهدف تكوين منظومة تتبنى تطبيق الخصخصة، وبالتالي المساهمة في تحقيق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، ورؤية المملكة ٢٠٣٠ .
٣. تحديد الآليات والمتطلبات المناسبة لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.
٤. تحسين جودة مخرجات العملية التعليمية في الجامعات السعودية من خلال اتباع الأساليب والوسائل العلمية الحديثة، وبما يتناسب مع التطور العالمي والمؤثرات الخارجية التي تحيط بالمملكة العربية السعودية.
٥. تقديم التوصيات الإجرائية للتغلب على المعوقات التي تحول دون خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني بما يتلاءم مع برنامج التحول الوطني٢٠٢٠، ورؤية ٢٠٣٠، واقتراح مجموعة من الآليات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات.

ثامناً : مكونات التصور المقترح:

يتكون التصور المقترح وفق محاور الدراسة من مصفوفتين هما:

- مصفوفة متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني .
- مصفوفة معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني .

٨-١: مصفوفة متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني :

تتكون هذه المصفوفة من خمسة مجالات رئيسة لمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، وضمن كل مجال حزمة من المتطلبات تسهم في تحقيق ذلك المجال، ويوضح الجدول التالي رقم (١١)، مجالات متطلبات الخصخصة، وقائمة بالمتطلبات لكل مجال.

جدول رقم (١١)

مصفوفة مجالات وحزم متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني

م	المجال	م/ العبارة	حزم متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني
١	متطلبات الخصخصة في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي	١	إيجاد قوانين تضمن حقوق (الفائض) من الموظفين وهيئة التدريس عند خصخصة الجامعة.
		٢	اختيار أسلوب خصخصة يراعي الأحكام العامة في سياسة التعليم (مجانية التعليم، وملكية الجامعات للدولة، ....).
		٣	إصدار قوانين لحماية إنتاج المعرفة وتسويقها ونقلها.
		٤	توفير الدعم القانوني للجامعات التي تبادر بتبني الخصخصة.
		٥	إنشاء إدارة مستقلة تتولى تصميم لائحة تنظيمية لمشروع خصخصة الجامعات.
		٦	إعادة هيكلة الجامعات المخصخصة بشكل يهيئها للمناخ التنافسي.
٢	متطلبات الخصخصة في ضوء مؤشر الإبتكار	١	إنشاء مراكز بحثية حسب المواصفات العالمية.
		٢	تطوير آلية رعاية المتفوقين من خلال برامج نوعية تعزز القدرة على الابتكار.
		٣	تشجيع القطاع الخاص على تمويل حاضنات الابتكار في الجامعات المخصخصة.
		٤	زيادة المخصصات الاستثمارية في مجال الابتكار.
		٥	عقد شراكات مع الجهات المحلية والدولية الداعمة لحاضنات الأعمال والابتكار.
		٦	استغلال عوائد أودية التقنية وحاضنات الأعمال كمصادر فعالة لتوسيع أنشطة الجامعة البحثية.
		٧	وضع حوافز لرواد الأعمال والخبراء والباحثين للمشاركة بمبادرات نوعية تعزز الابتكار.

م	المجال	م/ العبارة	حزم متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني
٣	متطلبات الخصخصة في ضوء مؤشر التعليم والتدريب	١	تعزيز مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية.
		٢	تمكين الطلاب من تنويع اختياراتهم التعليمية بما يتناسب وسوق العمل.
		٣	تطوير خطط الابتعاث والتدريب في الجامعات المخصخصة.
		٤	وضع إطار عملي لضمان المواءمة بين مخرجات التخصصات الجامعية ،واحتياجات سوق العمل.
		٥	بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية الرائدة في التعليم والتدريب.
		٦	إلحاق الطلاب أثناء الدراسة للتدريب في مؤسسات العمل والإنتاج.
٤	متطلبات الخصخصة في ضوء مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	١	توفير شبكة اتصالات فائقة السرعة في الجامعات المخصخصة.
		٢	إنشاء شبكة للمعلومات تيسر حصول الباحثين على المعلومات وتتيح تبادل الآراء والأفكار.
		٣	توظيف التقنيات الحديثة ووسائط الإعلام الجديد في التدريس والإدارة.
		٤	توسع الجامعة في توظيف تقنية المعلومات والاتصالات في الجوانب الإدارية.
		٥	توفير مختصين في مجال تقنية المعلومات لإجراء الصيانة الدورية والتطوير لشبكة الاتصالات.
		٦	إيجاد استراتيجية واضحة للتعلم الإلكتروني في كل جامعة.
٥	متطلبات الخصخصة في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠	١	تأهيل عضو هيئة التدريس ليتمكن من التفاعل مع التغييرات المستقبلية التي يتطلع إليها البرنامج الوطني.
		٢	تطبيق نظام الحوكمة في الجامعات المخصخصة.
		٣	إعداد مناهج متطورة تركز على المهارات الأساسية.
		٤	تأسيس وحدة دعم متخصصّة تعمل على تقييم المبادرات ودارسة جدواها الاقتصادية مع الخبراء والمعنيين.
		٥	صياغة خطة استراتيجية جديدة لتطوير التعليم الجامعي مبنية على أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.
		٦	تحديد مؤشرات واضحة لقياس الأداء، مبنية على أهداف برنامج التحول الوطني.
		٧	بناء المبادرة التربوية على أسس تخدم برنامج التحول الوطني.
		٨	إعداد خطة إجرائية للتكامل بين الجامعات المخصخصة ووحدات الإنتاج في القطاعات الأخرى.

٨-٢: مصفوفة معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني :

تتكون هذه المصفوفة من المعوقات التي ربما تحد من تطبيق خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات.

ويوضح الجدول التالي تلك المعوقات:

جدول رقم (١٢)

مصفوفة مجالات وحزم معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني

م	المجال	م/ العبارة	حزم معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني
١	معوقات الخصخصة في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي	١	ميل الكثير من أفراد المجتمع إلى التمسك بالجامعات الحكومية.
		٢	قلة تبنى اقتصاديات المعرفة والاستثمار في العقل البشري.
		٣	ضعف التعاون مع المراكز البحثية في المؤسسات الاقتصادية.
		٤	ضعف البنية التحتية الحالية للقيام بعملية الخصخصة.
		٥	تعارض أنشطة الجامعات المخصخصة مع مبدأ تكافؤ الفرص.
٢	معوقات الخصخصة في ضوء مؤشر الابتكار	١	قلة استفادة الجامعة من بيوت الخبرة الأجنبية في البحوث العلمية الداعمة للابتكار.
		٢	ندرة بناء الشراكات المجتمعية مع الجهات ذات العلاقة بتنمية الابتكار.
		٣	ندرة التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس أنفسهم ومع طلابهم.
		٤	ضعف البنى التحتية لإنشاء حاضنات الابتكار.
		٥	قلة مخصصات البحث العلمي والابتكار في ميزانية الجامعات.
		٦	قصور القوانين الحالية عن حفظ حقوق الملكية الفكرية للابتكار.
٣	معوقات الخصخصة في ضوء مؤشر التعليم والتدريب	١	ضعف مشاركة القطاع الخاص في التعليم والتدريب.
		٢	ندرة وجود مراكز تدريب متطورة لإعداد البرامج التدريبية النوعية.
		٣	قلة التبادل المعرفي بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الرائدة في التدريس والتدريب.
		٤	استمرار الجامعات في تقديم برامج تعليمية لا تلبي احتياجات سوق العمل.
		٥	قلة الاهتمام بالتدريب التعاوني للطلاب.
		٦	قصور وعي الطلاب عن تنويع أو تغيير احتياجاتهم التعليمية.
٤	معوقات الخصخصة في ضوء مؤشر تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات	١	تدني مساهمة القطاع الخاص في تأهيل وتدريب الكوادر البشرية على التقنيات الحديثة.
		٢	قلة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجراءات العمل.
		٣	ضعف كفاية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للوفاء بمتطلبات العمل في الجامعات.
		٤	قلة عدد الكوادر البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات العاملين بالجامعات.
		٥	قلة المخصصات المالية الداعمة لتطوير تقنية الاتصال والمعلومات.
		٦	ضعف الإمكانات لإنشاء شبكات المعلومات التي تتيح للباحثين نشر الأبحاث.

م	المجال	م/ العبارة	حزم معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني
٥	معوقات الخصخصة في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠	١	قلة عقد الشراكات مع قطاعات الإنتاج لإعادة تدريب وتأهيل المنخرطين في سوق العمل.
		٢	ندرة بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية.
		٣	ندرة المشروعات التطبيقية التي تخدم سوق العمل المحلي.
		٤	قلة الاهتمام بالتعليم القائم على المهارات.
		٥	ضعف تفعيل مبدأ المنافسة في توفير الخدمات التعليمية.
		٦	ضعف البنية التحتية في الجامعات السعودية لمسايرة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.
		٧	قلة إتاحة الفرصة للطلاب للتنقل بين المسارات التعليمية طبقًا للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

تاسعاً : مقترحات للتغلب على معوقات تطبيق الخصخصة :

١. نشر ثقافة الخصخصة في البيئة الجامعية والمجتمع المحلي.
٢. إنشاء وحده أو جهاز مستقل يعنى بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة لعملية الخصخصة.
٣. إصدار لائحة تنظيمية واضحة ، وأدلة إجرائية لتنفيذ عملية الخصخصة.
٤. تأهيل البنية التحتية(المادية والبشرية) في الجامعات بما يتناسب ومتطلبات الخصخصة.
٥. إعادة تأهيل وتدريب منسوبي الجامعات بما يؤهلهم لتنفيذ برنامج الخصخصة.
٦. ربط برامج الجامعات المخصخصة، بمتطلبات سوق العمل.
٧. إعطاء الجامعات المخصخصة مزيداً من الحرية فيما يتعلق بعقد الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الداعمة، ومراكز الأبحاث محلياً وعالمياً.
٨. منح الجامعات المتبنية للخصخصة مزيداً من الحوافز المادية والمعنوية لتطبيق الخصخصة.
٩. إعادة تنظيم وتأهيل حاضنات الابتكار، وأودية التقنية في الجامعات المتبنية للخصخصة، بما يساعدها على تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي وبرنامج التحول الوطني.
١٠. إخضاع القيادات الأكاديمية في الجامعات المخصخصة لدورات تدريبية لتطويرهم معرفياً، ومهارياً على التعامل مع متطلبات خصخصة الجامعات.

عاشراً : الفئة المستهدفة :

الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، ويمكن أن يُستفاد من التصور في خصخصة مؤسسات التعليم العالي الأخرى.

حادي عشر : الكيانات المسؤولة :

يقترح الباحث أن يتم إنشاء جهاز مستقل إدارياً وماليا، يتولى مسؤولية التخطيط والتنفيذ للتصور المقترح، ويكون مرتبطاً بمجلس الوزراء، او بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويمكن لهذا الجهاز أن يشكل فرق عمل من وزارة التعليم، والوزارات المعنية، والقطاع الخاص، وخبراء الاقتصاد والخصخصة من الأكاديميين في الجامعات السعودية.

ثاني عشر : مقومات نجاح التصور :

إن نجاح تطبيق التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني مرتهنٌ بتوافر مجموعة من المقومات التنظيمية والبشرية والمادية والبيئية، التي يؤدي توافرها إلى تحقيق التصور المقترح لأهدافه المرسومة، ويمكن توضيح تلك المقومات فيما يلي:

١- **المقومات التنظيمية:** ترتكز المقومات التنظيمية للتصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية على عدد من المعطيات من أبرزها:

أ- رسم السياسة العامة المتعلقة بعملية خصخصة الجامعات ووضع الإجراءات اللازمة لتبني الخصخصة في حدود الإطار العام لفلسفة التصور المقترح.

ب- تنظيمات ذات هدف موحد، بحيث ينسق الجهاز القائم بمهمة تخطيط وتنفيذ التصور المقترح بين الهدف الرئيس للتصور وبين الأهداف المتعددة لكل من وزارة التعليم والجامعات ومنسوبيها، بحيث تعمل جميعها في انسجام نحو تحقيق أهداف التصور.

ج-تنظيمات تدعم نشر ثقافة الخصخصة.

د- تنظيمات تتميز بالاستقلالية التامة والصلاحيات الواسعة.

ه- تنظيمات تتسم بالمرونة التي تمكنها من استيعاب التغيرات ومقابلة الظروف الطارئة دون إحداث تغيير جذري في معالم التصور المقترح.

٢- **المقومات البشرية:** تتمثل المقومات البشرية لهذا التصور في توفير فريق عمل من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص لإدارة عملية الخصخصة في الجامعات الحكومية، وتحديد المدة الزمنية التي ستتم فيها عملية الخصخصة، ويتم تقييم إنجازهم بشكل سنوي أو نصف سنوي، للوقوف على مدى التقدم في التخطيط والتنفيذ لبرنامج الخصخصة.

٣- **المقومات المادية:** توفير الدعم المالي اللازم لقيام فريق العمل بمهمة تخطيط وتنفيذ التصور المقترح، وذلك من خلال إقرار ميزانية مستقلة لهذا المشروع، كما يمكن الاستفادة من القطاع الخاص في دعم المشروع، والجهات المستفيدة من تنفيذه.

٤- **المقومات البيئية:** تتمثل المقومات البيئية التي تساعد على تحقيق أهداف التصور المقترح في الأنشطة الجامعية، والمتطلبات المسبقة التي تهيء بيئة العمل لاستقبال التغييرات الجديدة على أرض الواقع، والتي يمكن إجمالها في المقومات البيئية التالية:

أ- تهيئة منسوبي الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية لبرنامج الخصخصة من خلا نشر ثقافة الخصخصة، وبيان إيجابياتها.

ب- تهيئة البنية التحتية في الجامعات الحكومية لتنفيذ برنامج الخصخصة.

ج- الارتباط الحيوي مع بعض المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص القادرة على المساعدة في التهيئة والتنفيذ لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني.

د- تفعيل مبدأ التغذية الراجعة بين فريق عمل خصخصة الجامعات وبين الجامعات المتبنية للخصخصة، بحيث يتم معالجة القصور بشكل فوري.

ه- ربط الشروع في الخصخصة بميزات مادية ومعنوية، كالموازنة السنوية للجامعة، وغيرها.

ثالث عشر : آلية تنفيذ التصور :

يقترح الباحث أن يتم تنفيذ التصور المقترح وفق الخطوات التالية:

١-مرحلة التخطيط: يتم في هذه المرحلة وضع اللائحة التنظيمية اللازمة لخصخصة الجامعات السعودية من قبل الجهاز المنشأ لهذا الغرض، والذي سيتولى وضع اللوائح المنظمة لعملية الخصخصة والتخطيط لتنفيذ برنامج الخصخصة، وتحديد المراحل التي تتطلبها عملية الخصخصة والمدة الزمنية لكل مرحلة، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات.

٢-مرحلة التهيئة والإعداد: يتم في هذه المرحلة تهيئة المجتمع المحلي والبيئة الجامعية كاملة للاستعداد لتنفيذ الخصخصة، وتتم عملية التهيئة من خلال نشر ثقافة الخصخصة، وتدريب جميع منسوبي الجامعات على كيفية التعامل مع خطوات، ومتطلبات الخصخصة.

٣-مرحلة التنفيذ: في هذه المرحلة يتم تنفيذ الخطة الموضوعة لخصخصة الجامعات السعودية.

٤-مرحلة التقويم: في هذه المرحلة يتم تقويم التجربة كاملة، بناءً على مؤشرات للأداء يتم تحديدها من قبل الجهاز المسؤول، وبناء على تلك المؤشرات يتم تحديد مستوى تحقيق التصور المقترح لتحقيق أهدافه.

٥- مرحلة العلاج: في هذه المرحلة يتم التغلب على المعوقات التي تظهر خلال مرحلة التقويم، وتحد من تنفيذ برنامج الخصخصة وتحقيقه للأهداف.

٦-مرحلة التطوير: في هذه المرحلة تنضج التجربة ويمكن تطويرها من خلال الاستفادة من التجربة نفسها، ومن التجارب المحلية والعالمية فيما يتعلق ببرنامج الخصخصة.

ملخص نتائج الدراسة:

فيما يتعلق: بمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية:

دل تحليل بيانات الدراسة على موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني بدرجة (عالية جداً) بمتوسط حسابي (٤،٣٧) وانحراف معياري (٠،٤٥). وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٤٥-٤،٣٠)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٥٠- ٠،٥٥). وجاءت جميع المجالات الخمسةالتي تقيس متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بدرجة (عالية جداً).

فيما يتعلق: بمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية جداً) بمتوسط حسابي (٤،٣٠) وانحراف معياري (٠،٥٤). وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٤٩- ٣،٨٨)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٦٦- ١،١٧). وجاءت (٦) عبارات من بين العبارات التي تقيس متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً)، بينما جاءت (٢) عبارتين بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الابتكار من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الابتكار من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية جداً) بمتوسط حسابي (٤،٣٩) وانحراف معياري (٠،٥٤). وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٥٧- ٤،١٨)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٦١- ١،٠٧). وجاءت (٧) عبارات من بين العبارات التي تقيس متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الابتكار من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً)، وجاءت (١) عبارة واحدة بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر التعليم والتدريب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر التعليم والتدريب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية جداً) بمتوسط حسابي (٤،٣٤) وانحراف معياري (٠،٥٥). وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٥٠- ٣،٨٧)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٦٥- ١،١٩). وجاءت (٦) عبارات من بين العبارات التي تقيس متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر التعليم والتدريب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً)، وجاءت (١) عبارة واحدة بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة أن موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية جداً) بمتوسط حسابي (٤،٤٥) وانحراف معياري (٠،٥٣)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٥٤- ٤،٢١)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٦٤- ٠،٩٢). وجاءت جميع العبارات الست التي تقيس متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً).

فيما يتعلق: بمتطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية جداً) بمتوسط حسابي (٤،٣٧) وانحراف معياري (٠،٥٠)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٤٦- ٤،١٣)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٦١- ١،٠٥)، وجاءت (٨) عبارات من بين العبارات التي تقيس متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً)، بينما جاءت (١) عبارة واحدة بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني كانت بدرجة (عالية)

بمتوسط حسابي (٣،٩١) وانحراف معياري (٠،٥٣)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،١٤-٣،٦٦)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٥٢- ٠،٧٦). وجاءت جميع المجالات الخمسة التي تقيس معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة أن موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية) بمتوسط حسابي (٣،٦٦) وانحراف معياري (٠،٥٢). وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣،٨٨- ٣،٣٨)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٦١- ١،٠٥)، وجاءت (٥) عبارات من بين العبارات التي تقيس معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية)، بينما جاءت (١) عبارة واحدة بدرجة (متوسطة).

فيما يتعلق: بمعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الابتكار من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الابتكار من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية) بمتوسط حسابي (٣،٩٤) وانحراف معياري (٠،٦٧)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،١٤- ٣،٦٦)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٨٤- ١،١٤). وجاءت جميع العبارات الست التي تقيس معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر الابتكار من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر التعليم والتدريب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر التعليم والتدريب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية) بمتوسط حسابي (٤،١٤) وانحراف معياري (٠،٦٥)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٢٩- ٣،٩٨)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٨٠- ١،٠٦). وجاءت (٢) عبارتان من بين العبارات التي تقيس معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر التعليم والتدريب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً)، بينما جاءت (٤) عبارات بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية) بمتوسط حسابي (٣،٨٣) وانحراف معياري (٠،٧٦)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٢٦- ٣،٤٣)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٨٨- ١،٣١). وجاءت (١) عبارة واحدة من بين العبارات التي تقيس معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً)، بينما جاءت (٥) عبارات بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بمعوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات:

دل تحليل بيانات الدراسة على أن موافقة أفراد عينة الدراسة على معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية

بتلك الجامعات كانت بدرجة (عالية) بمتوسط حسابي (٣،٩٩) وانحراف معياري (٠،٦٦). وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤،٢١- ٣،٦٦)، وتراوحت الانحرافات المعيارية بين (٠،٨٠- ١،٢٤)، وجاءت (١) عبارة واحدة من بين العبارات التي تقيس معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من وجهة نظر القيادات الأكاديمية بتلك الجامعات بدرجة (عالية جداً)، بينما جاءت (٦) عبارات بدرجة (عالية).

فيما يتعلق: بالفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠،٠٥) حول متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني تُعزى إلى متغيرات: الجنس، الجامعة، الرتبة العلمية، العمل الحالي، عدد سنوات الخدمة:

- أولاً: أثر الجنس: أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمتطلبات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمتطلبات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى الجنس.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال الابتكار، والمتطلبات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب تعزى إلى الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور.

- ثانياً: أثر الجامعة: أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي تعزى إلى الجامعة، وكانت الفروق بين جامعة أم القرى وكل من جامعة الملك خالد وجامعة الإمام عبد الرحمن وكانت الفروق لصالح جامعة أم القرى، وبين جامعة الملك سعود وجامعة الملك خالد وكانت الفروق لصالح جامعة الملك سعود، وبين جامعة الملك خالد وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة الملك خالد، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تعزى إلى الجامعة، وكانت الفروق بين جامعة أم القرى وكل من جامعة الملك خالد وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة أم القرى.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال الابتكار، والمتطلبات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمتطلبات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى الجامعة.

- ثالثاً: أثر الرتبة العلمية: أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمتطلبات المتعلقة بمجال الابتكار، والمتطلبات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمتطلبات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمتطلبات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى الرتبة العلمية.

- **رابعاً: أثر العمل الحالي:** أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمتطلبات المتعلقة بمجال الابتكار، والمتطلبات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمتطلبات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمتطلبات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى العمل الحالي.

- **خامساً: أثر عدد سنوات الخدمة:** أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمتطلبات المتعلقة بمجال الابتكار، والمتطلبات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمتطلبات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمتطلبات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى عدد سنوات الخدمة.

فيما يتعلق: بالفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة حول معوقات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) تُعزى إلى متغيرات: الجنس، والجامعة، الرتبة العملية، والعمل الحالي، وعدد سنوات الخبرة:

- **أولاً: أثر الجنس:** أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمعوقات المتعلقة بمجال الابتكار، والمعوقات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمعوقات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى الجنس.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تعزى إلى الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور.

- **ثانياً: أثر الجامعة:** أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي تعزى إلى الجامعة، وكانت الفروق بين جامعة أم القرى وجامعة الإمام عبد الرحمن وكانت الفروق لصالح جامعة أم القرى، وبين جامعة الملك سعود وكل من جامعة الملك خالد، وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة الملك سعود، وبين جامعة الملك خالد وجامعة الإمام عبد الرحمن وكانت الفروق لصالح جامعة الملك خالد. وبين جامعة الإمام عبد الرحمن وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة الإمام عبد الرحمن.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال الابتكار تعزى إلى الجامعة، وكانت الفروق بين جامعة أم القرى وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة أم القرى، وبين جامعة الملك سعود وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة الملك سعود، وبين جامعة الملك خالد وجامعة الإمام عبد الرحمن وكانت الفروق لصالح

جامعة الملك خالد، وبين جامعة الإمام عبد الرحمن وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة الإمام عبد الرحمن.

٣- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب تعزى إلى الجامعة.

٤- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تعزى إلى الجامعة. وكانت الفروق بين جامعة أم القرى وكل من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام عبد الرحمن وكانت الفروق لصالح جامعة أم القرى، وبين جامعة الملك سعود وكل من جامعة الملك خالد وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة الملك سعود، وبين جامعة الملك خالد وجامعة الإمام عبد الرحمن وكانت الفروق لصالح جامعة الملك خالد، وبين جامعة الإمام عبد الرحمن وجامعة تبوك وكانت الفروق لصالح جامعة الإمام عبد الرحمن.

٥- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى الجامعة.

- ثالثاً: أثر الرتبة العلمية: أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمعوقات المتعلقة بمجال الابتكار، والمعوقات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمعوقات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمعوقات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى الرتبة العلمية.

- رابعاً: أثر العمل الحالي: أشار تحليل بيانات الدراسة إلى:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمعوقات المتعلقة بمجال الابتكار، والمعوقات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمعوقات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمعوقات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى العمل الحالي.

- خامساً: أثر عدد سنوات الخدمة:

١- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين أفراد عينة الدراسة حول المعوقات المتعلقة بمجال الحوافز الاقتصادية والبناء المؤسسي، والمعوقات المتعلقة بمجال الابتكار، والمعوقات المتعلقة بمجال التعليم والتدريب، والمعوقات المتعلقة بمجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمعوقات المتعلقة ببرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ تعزى إلى عدد سنوات الخدمة.

- التوصيات:

في ضوء النتائج التي انتهت إليها الدراسة حول خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني ، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- أن تتبنى الجامعات السعودية الحكومية تطبيق التصور المقترح لخصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني الذي أعده الباحث.

- أهمية توفير متطلبات خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، والواردة في هذه الدراسة ضمن التصور المقترح حين تبني تطبيق الخصخصة.
- أن توضع قوانين تضمن حقوق (الفائض) من الموظفين وهيئة التدريس عند خصخصة الجامعة.
- أن يتم اختيار أسلوب خصخصة يراعي الأحكام العامة في سياسة التعليم في المملكة.
- تشجيع القطاع الخاص على تمويل حاضنات الابتكار في الجامعات المخصخصة.
- أهمية تطبيق نظام الحوكمة في الجامعات المخصخصة.
- ضرورة توفير شبكة اتصالات فائقة السرعة في الجامعات المخصخصة.
- صياغة خطة استراتيجية جديدة لتطوير التعليم الجامعي مبنية على أهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.
- ضرورة تبني اقتصاديات المعرفة والاستثمار في العقل البشري في الجامعات السعودية.
- تأهيل البيئة التحتية الحالية للقيام بعملية الخصخصة.
- ضرورة استفادة الجامعات من بيوت الخبرة الأجنبية في البحوث العلمية الداعمة للابتكار.
- ضرورة تأهيل البيئة التحتية الحالية للقيام بعملية الخصخصة.
- العمل على بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية.
- ضرورة الاهتمام بالتعليم الجامعي القائم على المهارات.
- تأهيل البنية التحتية في الجامعات السعودية لمسايرة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.

- الدراسات والبحوث المقترحة:

في ضوء النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة حول خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني، فإن الباحث يقترح إجراء الدراسات التالية:

١- إجراء دراسات مقارنة حول خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني في جامعات أخرى بالمملكة لتعظيم الاستفادة من نتائج تلك الدراسات مع نتائج الدراسة الحالية.

٢- إجراء دراسات حول خصخصة الجامعات السعودية في ضوء مداخل أخرى كمعايير الاعتماد الأكاديمي، وتدويل التعليم العالي، والحوكمة، وغيرهما.

٣- إجراء دراسات مقارنة حول الخصخصة في الجامعات الحكومية في المملكة، وبعض الدول المماثلة لظروف المملكة الاقتصادية، عربياً أو آسيوياً.

٤- إجراء دراسات حول خصخصة مؤسسات حكومية عامة في المملكة العربية السعودية في ضوء مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتحول الوطني انطلاقاً من تبني رؤية المملكة ٢٠٣٠ للخصخصة في أكثر من جهة، وذلك لتحقيق التكامل بين تلك المؤسسات ومؤسسات التعليم العالي في المملكة.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية

- أبو عامرية، فالح (٢٠١٠) الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة، عمان، الأردن.
- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء (١٤٣١) التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية (تقويم دولي ،وزارة التعليم العالي)، السعودية.
- إدريس، جمال، وفتحي، محمد (٢٠١٦) "رؤية ٢٠٣٠" خريطة طريق لمستقبل المملكة، مجلة رواد الأعمال، الرياض، ٢٢ مايو ٢٠١٦م http://cutt.us/VOc30 تأريخ الاسترجاع: ١٤٣٨/١١/٢٤هـ
- آل شرف، سمية (١٤٣٨) الاقتصاد المعرفي والمجموعات الوصفية، دليل ملخصات الأوراق العلمية ،ملتقى البحث العلمي (تواصل -تعارف -تعاون) ، جامعة أم القرى ٢٠-١٤٣٨/٣/٢١ هـ
- الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى(١٤٢٣) إستراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية، الرياض، ديوان مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية.
- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠٠٨) تقرير أعدته مديرية العلم والتكنولوجيا والصناعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد اليونسكو للإحصاء، الدورة التاسعة والثلاثون، ٢٠٠٨ فبراير/شباط٢٩-٢٦
- أوسيبيان، أرارات (٢٠٠٩) الضمانات والاختبارات والقروض والخصخصة، هل ستسهم جميعًا في محاربة فساد التعليم العالي الروسي، مجلة مستقبليات للتربية المقارنة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، مكتب التربية العربي، العدد١٤٩، المجلد٣٩.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، (٢٠١٤) المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، دليل النقابات العمالية، اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية. الناشر مؤسسة فريدريش إيبرت .
- إيسكاب (ESCAP) (٢٠١٧)، صفحة اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي بالأمم المتحدة، http://www.unescap.org/about تاريخ الزيارة: ٢٠١٧/٨/١٦م
- بدران، شبل والدهشان، جمال (٢٠٠٨) تجديد التعليم الجامعي و العالي(صيغ وبدائل)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ،مصر .
- بدران، شبل، والدهشان، جمال (٢٠٠٣) التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة ،مصر .
- البرقاوي، مروان عبد الله. (٢٠٠٦). خصخصة التعليم العالي في الأردن - دراسة تحليلية نوعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، المملكة الأردنية الهاشمية.
- برو، نبيل محمد علي (٢٠٠٢) تأثير الخصخصة على الظروف الاجتماعية والوظيفية للعمال في المؤسسات الصناعية العامة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، الجمهوري اليمنية، مكتبة الجامعة الأردنية.
- البكري، سعد الحاج (٢٠٠٦)نحو بناء مجتمع المعرفة: مسألة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مجلة أحوال المعرفة، العدد الثاني والأربعون، فبراير ٢٠٠٤، الرياض، ص٢٦.
- بن أوانج ، محمد صبري (١٤٢٠)الخصخصة (تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء الشريعة الإسلامية)،دار النفائس للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن
- البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم - الدولة في عالم متغير ، مركز الأهرام للترجمة والنشكر، يونيو ١٩٩٧ .
- جمعة، محمد سيد أبو السعود، (٢٠٠٩) تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الطائف،بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، المملكة العربية السعودية
- الحامد، محمد معجب، وزيادة، مصطفى، والعتيبي، بدر جويعد، ومتولي، نبيل (١٤٢٦) التعليم في المملكة العربية السعودية.رؤية الحاضر، واستشراف المستقبل ،ط٣، مكتبة الرشد، الرياض.
- حبتور، عبدالعزيز صالح (١٩٩٧) إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي: دراسة مقارنة ، دار الصفاء، عمان، الأردن.
- الحدراوي، حامد و الجنابي، سجاد (٢٠١٣) الفجوة المعرفية بين الدول العربية والأجنبية بحسب منهجية تقييم المعرفة (KAM)، المجلة الاقتصادية، العدد ٣٠، ص١١٣ .

- الحراحشة، بسام سالم مقبل (٢٠٠٣) اثر الخصخصة على الموارد البشرية في شركات الكهرباء الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الحربي، أمل عبد الرحمن، والزهراني، صالح بن علي (٢٠١٦) تصور مقترح للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب دول أخرى، مجلة كلية التربية (جامعة بنها) – جمهورية مصر العربية، مج ٢٧ ، ع ١٠٦، ص ص: ٢٠٥ – ٣٠٢.
- حسن، علي حسين (٢٠١٢) المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة بابل (العلوم الإنسانية) - العراق، مج ٢٠، ع١، ص ص ٧٨-٨١.
- الخازم ، محمد (١٤٣٧) حول خصخصة التعليم، صحيفة الجزيرة،الرياض، جمادى الأولى١٤٣٧هـ، http://www.al-jazirah.com/2016/20160210/ln43.htm تأريخ الاسترجاع: ١٤٣٨/١١/١٢هـ.
- خضري، محمد. (٢٠٠٤). متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الزيتونة الأردنية،٢٦-٢٨ نيسان ٢٠٠٤.
- الخضيري، محسن أحمد (٢٠٠١) اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
- الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٤) التعليم العالي قضايا ورؤى، الرياض، دار الخريجي.
- خلف، فليح حسن (٢٠٠٧) اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- الخماش ، مشاعل (٢٠١٣) التحول نحو الجامعات الذكية وفقا لمتطلبات اقتصاد المعرفة تصور مقترح ،رسالة دكتوراه ،جامعة أم القرى ،كلية التربية .
- دليل مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، إصدار وزارة التعليم العالي (١٤٣٣هـ).
- دهال، رياض، والحاج، حسن (٢٠٠٢) حول طرق الخصخصة تجارب بعض الدول النامية، المكتب العربي للتخطيط، الكويت.
- الدوسري، بادي حسيان (٢٠٠٦). متطلبات الخصخصة في المجال الرياضي، مجلة بحوث التربية الشاملة، مصر، مج١، ص ص ٢٢٥-٢٢٧.
- الرباط، بهيرة (٢٠١٥) المناهج وتوجهاتها المستقبلية، دار الكتاب الحديث، القاهرة،مصر.
- الربضي، مادلين إلياس (٢٠٠٠) التوجه نحو الخصخصة في الاقتصاد السعودي، الدراس السعودية للنشر والتوزيع، جده، المملكة العربية السعودية.
- الربيعي ، عبده محمد فاضل (٢٠٠٤) الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.
- الرفاعي ،غالب عوض (٢٠٠٤) إطلالة أكاديمية على إدارة المعرفة ،مجلة الرابطة، عدد خاص ،مج٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤، ص١٣.
- وثيقة رؤية المملكة، ٢٠٣٠ (٢٠١٦). النشرة التفصيلية لأهداف الروية وبرامج التحول الوطني، إحدى إصدارات رؤية المملكة.
- رياض، بولصباع (٢٠١٣). التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة - الجزائر – اليمن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- زين الدين، محمد مجاهد (٢٠١٣) أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية. قسم التربية الإسلامية المقارنة. كلية التربية. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
- سالم، محمد إمام (٢٠١٤) دور الجامعات في بناء اقتصاد قائم على المعرفة في المملكة العربية السعودية،مجلة العالمية للأعمال والاقتصاد ،عدد ٥ ، مجلد ١٣ ،أكتوبر ٢٠١٤، ص٤٨.
- السريحي، حسن عواد، وحافظ، عبدالرشيد عبدالعزيز، والضرمان، فالح عبد الله، وآل غالب، ليلى جابر، والسعد، صالح عبدالرحمن، ويوسف، عواطف أمين (٢٠٠٨) التفكير والبحث العلمي، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٨م.
- السلطان، خالد بن صالح (١٤٢٢) السياسات التعليمية المستقبلية للتعليم العالي، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ .
- السنوسي، محمد (٢٠١٢) اقتصاد المعرفة من المنظور الجيو اقتصادي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية التكنولوجية، خلال الفترة من ٦-٨/ يونيو ٢٠١٢، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، الرباط، المغرب.

- شاهين، محمد أحمد (٢٠١٠) خصخصة التعليم في فلسطين: الواقع والمأمول، ورقة عمل في في اللقاء العلمي الاستشاري حول تمويل التعليم والخصخصة في التعليم، اسطنبول– تركيا.
- الشايب، عبد الحافظ(٢٠٠٩) أسس البحث التربوي، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- شعلان، هشام (٢٠٠١) آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام اقتصاد السوق ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصريه ، بغداد.
- الشمري، هاشم و الليثي، ناديا (٢٠٠٨) الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الصادق، أحلام حسين، ونصر، إقبال (٢٠١٦) "دور الجامعات السعودية في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق رؤية ٢٠٣٠ " ، مؤتمر " دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، جامعة القصيم .
- الصافي، عبد الكريم، وقاره، سليم محمد، ودبور، عبد اللطيف محمد (٢٠١٠) تعليم الأطفال في عصر الاقتصاد المعرفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- صحيفة الاقتصادية (٢٠١٦) مجلس "الشؤون الاقتصادية": حزمة حلول لإنها التزامات القطاع الخاص على الرابط:http://www.aleqt.com/2016/11/07/article_1100285.html تاريخ الاسترجاع: ١٤٣٨/١١/٦هـ.
- صحيفة الجزيرة (٢٠١٧) ٣٦ مبادرة للتعليم في التحول الوطني، على الرابط: http://www.al-jazirah.com/2017/20170430/ln8.htm تاريخ الاسترجاع: ١٤٣٨/١١/٢٣هـ
- صحيفة عكاظ (١٤٣٨) تقرير افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة السابعة لمجلس الشورى، http://www.okaz.com.sa/article/1514821 تأريخ الاسترجاع: ١٤٣٨/١١/٢٨هـ
- صحيفة مكة (٢٠١٦) ٥ مراحل لآلية عمل برنامج التحول الوطني على الرابط: http://makkahnewspaper.com/article/148418 تاريخ الاسترجاع: ١٤٣٨/١١/٩هـ
- طرطار، أحمد و حليمي، سارة (٢٠١٦)الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الإبداع التكنولوجي في منظمات الأعمال، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة-دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
- الطويسي، أحمد (٢٠١٤) درجة ممارسة معلمي التربية المهنية لكفايات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين التربويين في الأردن ، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، المجلد ١٠، العدد١، ص ص ٤٣-٤٥.
- الظاهر، محمد عبدا لله (٢٠٠٤) الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، بيروت.
- عاشور، احمد صقر (١٩٩٦) : التحول إلي القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- عباس، سمير عبود، وكريم، علاء الدين محمود، وإحسان ، باسمة علي (٢٠١١) الخصخصة وتحديد رؤى لإصلاح الاقتصاد العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والعشرون، ص١٨.
- عبد الحميد ،عبد الواحد (١٤١٨) اقتصاديات التعليم (استثمار في أمة)، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر.
- عبد الخالق، أحمد (١٩٩٣) التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بين النظرية والواقع مع رؤية مستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- العبد الله، أحمد مصطفى محمد (١٩٩٩) التصحيحات الهيكلية والتحول إلي اقتصاد السوق في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الله، أسماء خليل محمد (٢٠٠٥) التوجه نحو خصخصة التعليم في الأردن من وجهة نظر الإداريين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم: الأسباب والنتائج المتوقعة، رسالة ماجستير غير منسورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد (٢٠٠٣). "دور أجهزة الأمن في فرض الأمن والنظام أثناء المناسبات الرياضية، الندوة العلمية حول شغب الملاعب، والمنعقدة في الفترة من ٢٢-٢٤/٩/ ٢٠٠٣م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عبد المنعم، ناديه (د.ت). الخصخصة وآثارها على التنمية، منشورات منظمة العمل العربية.

- عبوي، زيد منير (٢٠٠٧) الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، ط١، دار دجلة ، الأردن ، عمان .
- العتيبي، منصور حمود (١٤٣٨) خصخصة خدمات الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية: استراتيجية مقترحة رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- عثمان، سعيد عبد العزيز (١٩٩٥) اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، بيروت.
- العزاوي، رحيم يونس كرو (٢٠٠٨) مقدمة في منهج البحث العلمي، ط١، دار دجلة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية .
- العساف، صالح حمد (٢٠١٢) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ط٤، الرياض، العبيكان.
- العشماوي، شكري رجب (٢٠٠٧) الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين تجارب دولية وعربية، مصر،الإسكندرية،الدار الجامعية.
- عطية، عبد القادر محمد (٢٠٠٢) اتجاهات حديثة في التنمية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- عفونة، بسام (٢٠١١) التعليم المبني على اقتصاد المعرفة، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- العكاليك، حمزة سليمان (٢٠٠٧) التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٨-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- علة، مراد (٢٠١٣) الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية ـ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً ـ ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة،الجزائر
- العلواني، حسن (٢٠٠٢) مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بمصر، مؤتمر دور الدولة في عالم متغير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢١-٢٢ أكتوبر.
- علي، نشوى والجبير، الجوهرة (٢٠١٦) أثر الخصخصة على فرص العمل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة(١٩٩١-٢٠١٥)، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود،ص ص ١-١٩
- عماري، شبيب (١٩٩٧) الإطار النظري للخصخصة وعلاقتها مع العولمة الاقتصادية، البرنامج التدريبي "العولمة وانعكاساتها على الخصخصة في العالم العربي ،المنعقد خلال الفترة ١٩٩٧/٣/٢٩-١٩٩٧/٤/٧ " المعهد الدبلوماسي (عمان)،الأردن.
- العمر، مشاعل (١٤٣٧) سوق التعليم السعودي يصنع فرصاً استثمارية بقيمة ١,٤ تريليون في٢٠٢٠، مجلة المعرفة، الرياض، العدد٢٤٧ إبريل ٢٠١٦ رجب١٤٣٧، ص١٦.
- العمرو، صالح، والحيزان، أسامة (١٤٣٧) خصخصة التعليم، صحيفة الرياض، العدد١٧٤٦١الخميس ١٤ابريل ٢٠١٦م،http://www.alriyadh.com/1146660تأريخ الاسترجاع: ١٤٣٨/١١/١٦هـ.
- عوض، شفيق عوض (٢٠٠٠) الخصخصة، المكتب الدولي، الإسكندرية، مصر.
- عويضة، هيثم يوسف (٢٠٠٣) الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين.
- العيسى، أحمد (١٤٣٧) الحصة الأولى رؤية السعودية ٢٠٣٠، مجلة المعرفة، ص٥.
- العيسى، أحمد (١٤٣٧) فعاليات منتدى ومعرض التعليم الدولي الخامس، وزارة التعليم، ٥-٧ رجب ١٤٣٧، مجلة المعرفة السعودية، الرياض، العدد٢٤٧، إبريل ٢٠١٦رجب١٤٣٧هـ، ص١٥.
- عيسى، محمد عبد الشفيع (٢٠٠٦). عملية الخصخصة: الضرورة والمحاذير والمتطلبات. مجلة بحوث اقتصادية عربية – مصر . مج١٣، ع ٣٦، ٣٧ .
- غبان، محروس أحمد. (٢٠٠٢). خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية الواقع والدروس المستفادة، المجلة العربية للتربية ـ تونس، مج ٢٢، ع ١ . ص ٨٥ ص ١١٢.
- الفاعوري، رفعت (٢٠٠٤) اتجاهات موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية نحو تخصيصها في اقليم الشمال في المملكة الأردنية الهاشمية وأثره على استغلال الوقت، مجلة الإدارة العامة م٣٤، ع١، ص ص ٨٤-٨٥.
- الفاعوري، رفعت، وجولو، هند (١٩٩٨) خصخصة المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية (كيوتل) والآثار المترتبة عليها، مجلة الإدارة العامة، م٣٧ ، ع٤، ص٧١٧.

- فهمي، محمد سبف الدين (٢٠٠٠) خصخصة التعليم العالي الجامعي (المبررات والمحاذير)، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثاني (لخصخصة التعليم العالي والجامعي)، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م
- القحطاني، محمد سعيد (١٤٢٩) الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية"،رسالة دكتوراه ،جامعة أم القرى ،كلية التربية.
- القضاة، إياد محمد حامد (٢٠٠٦) الاقتصاد والخصخصة في التجربة الأردنية، لقاء في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ٢٩ /ربيع الأول/١٤٢٦هـ.
- قنوع، نزار. (٢٠٠٥) الخصخصة الاقتصادية يشكل عام "ايجابياتها وسلبياتها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، دمشق،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد٢٧،ع ٢، ص ص ٤٧-٦٦.
- القيسي، محمد علي (٢٠١١) ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية قي مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا .
- كاظم، عبد الحسن (٢٠٠٤) اقتصاديات البلدان المتحوله بين التضخم والخصخصه، مجله الاقتصاد العربي، عمان، الأردن، ص ص ٤٧-٤٨.
- الكبيسي، عامر (٢٠٠٦) التكوير التنظيمي وقضاياه المعاصرة: التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة، ط٤، دار الرضا، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- ماهر، أحمد (٢٠٠٣) دليل المدير في الخصخصة، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- المتوكل، مصطفى حسين. (٢٠٠١) الخصخصة خلق أفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، ع٢، عدن، الجمهورية اليمنية، ص ص٢١-٢٤.
- متولي، محمد (٢٠٠٤) الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية.
- المجلس الاقتصادي الأعلى (١٤٢٣) إستراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية، الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى، الرياض.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة. التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي. ـ الرياض، ٢٠١٦م.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (٢٠١٦) رؤية المملكة ٢٠٣٠، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- المحروق، ماهر حسن (٢٠٠٩) دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية،ورشة العمل القومية "تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية"، منظمة العمل العربية، دمشق، الجمهورية العربية السورية.
- محمد، إهداء صلاح ناجي (٢٠١٦). مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة: دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة. – Cybrarians Journal – العدد (٤٤)، ديسمبر ٢٠١٦، ص ص ٥-١٩.
- محمد، سامي عبيد (٢٠١١) الخصخصة في الاقتصاد العراقي: الإجراءات والمعوقات. مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، مج٧، ع٢٧، ص ص ٥٥-٥٨.
- محمد، عبدالمنعم حسين بابكر (٢٠١٦). مفاهيم الاقتصاد المعرفي فى مؤسسات التعليم العالي ودورها فى تنمية المجتمع السوداني: رؤية مستقبلية، مجلة جرش للبحوث والدراسات ـ الأردن، مج١٧ ، ع١، ص٥١ ص٨٢.
- محمد، عبدالمنعم محمد، وتهامي، جمعة سعيد (٢٠١٠) أشكال الخصخصة وضوابط تطبيقها في التعليم، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر – مصر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية ، كلية التربية ، جامعة بني سويف مج١، ص١٧٣ ص١٨٣.
- محمد، نيفين حسين (٢٠١٦) دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول: دراسة حالة الأمارات. وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.
- مراد، عزت (١٤٣٤) تجارب الخصخصة في المملكة العربية السعودية والدول العربية والغربية ،ط١، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

- المصبح ، عماد الدين أحمد (٢٠٠٦) دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول"تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب"، دمشق، ٢٢-٢٠٠٦/٤/٢٧
- مصطفى، مهند، والكيلاني، أحمد (٢٠١١)درجة ممارسة معلمي التربية الإسلامية لأدوار المعلم في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر مشرفيهم في الأردن، المجلد ٢٧، العدد٤، ص ص ٦٨١- ٧١٨
- ملحم، أحمد (٢٠١٣) الأدوار المرتقبة للتعليم المستمر في ظل اقتصاد المعرفة، الجامعة الخليجية ،كلية التربية ،مملكة البحرين .
- منصور، يوسف (١٩٩١) الاستخدامات المثلى لعوائد التخاصية في الأردن، المنبر الأردني في التنمية الاقتصادية، عمان، الأردن.
- موسى، أحمد جمال الدين (٢٠٠٧) الخصخصة، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- نبهان، يحيى إسماعيل (١٤٣٠) مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، عمّان، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- نجم، نجم عبود (٢٠٠٨) إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجات والعمليات، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- النوح، مساعد عبد الله (١٤٢٥) مبادئ البحث التربوي، الرياض، الرشد.
- الهاشمي، عبد الرحمن، والغراوي، فائزة (٢٠٠٧) المنهج والاقتصاد المعرفي، دار الميسرة، عمان، الأردن.
- هندي، منير إبراهيم. (٢٠١٢) الخصخصة خلاصة التجارب العالمية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الهويمل، عمر (٢٠٠٩) تقويم كتب لغتنا العربية لطلبة الصف الثاني الأساسي في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلميه، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد٣٦، العدد١، ص ص١١٧-١٣٢.
- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة فرع المنطقة الغربية، طرابلس، ليبيا https://investinlibya.ly/ تاريخ الاسترجاع ٢١/ ١٠/ ١٤٣٨هـ
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٣٥) الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم (١٤٣٦) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، وزارة التعليم، الرياض،السعودية.
- وثيقة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.
- وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Afzal, M. N. I., & Lawrey, R. (2012)KBE Frameworks and Their Applicability to a Resource-based Country :The Case of Brunei Darussalam. Asian Social Science, Vol. 8, No. 7; June 2012.
- Carnevale & Desrochers,(2002)Higher Education's Contribution to The Knowledge Economy, Authored for the Solutions for Our Future,Washington, D.C. Solutions for Our Future.org
- Chen, D. H. C., & Dahlman, C. J. The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations.2005. Retrieved Dec 20, 2014. From http://siteresources.worldbank.org/KFDLP/Resources/KAM_Paper_WP.pdf

- **Drummond.j (2002) Care of self in a Knowledge Economy HIgher Education ,vocation and the Ethics of mics of michel foucault Journal of Educational phIosophy and theory, vol.35,No.57-69 Society of Australia, Australia**
- **Houghton, Johon and Sheehen, patter (2010): Knowledge Economy, VictoriaUniversity Press, and London.**
- **Kikeri, Sunita, & John, Nellis, ans Shirley, Mary (1992). Privatization The Lessons of Experience, Manufactured in the United States of America, world Bank, p p1-6.**
- **OECD (2010): Higher Education in the Global Knowledge Economy, Procedia- Social and Behavioral Sciences, v (2), I (5), 2010, Pages 6962-6980**
- **Powell, W. W. & K. Snellman. (2004) The Knowledge Economy. Annual review of sociology, 30,p 199-220.**
- **Robertson, Susan L. (2005); Re-imagining and Re-scripting the Future of Education :Global Knowledge Economy Discourses and the Challenge to Education Systems, Comparative Education, v. 41, n. 2, May 2005, p.p.151-17**